الباب الرابع
دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

ويشتمل على مقدمة وفصلين:

المقدمة: تعريف السند وبيان أهميته.

- **الفصل الأول:** مراحل دراسة السند.

المرحلة الأولى: التحقُّق من اسم الراوي.

المرحلة الثانية: التحقق مِن عدالته وضبطه.

المرحلة الثالثة: التحقّق مِن اتصال السند.

المرحلة الرابعة: التحقق مِن خُلُوّ الحديث مِن الشذوذ والعِلَّة.

- **الفصل الثاني:** تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات.
- **الفصل الثالث:** الحكم على الحديث، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام المؤلّفين لمصادر الحديث.

المبحث الثاني: أحكام المتأخرين وكتبهم.

المبحث الثالث: الحكم بعد دراسة السند.

obeikandl.com

مقدمة

تعريف السَّنَدِ وبيان أهميته

تأليف الحديث من سَنَدٍ ومَتْنٍ:

يتألَّف كلُّ حديث من الأحاديث مِنْ قِسْمَيْن هما: السَّنَدُ والمَتْنُ، وكان أصحاب (المصادر) الذين دَوَّنُوا الحديث مُسْنَداً في الكتب خِلال القرون الخمسة الأولى، لا يذكرون حَدِيثاً إلاّ وفيه هذا القسمان، ولما توقَّف تصنيف (المصادر) المُسْنَدَة بعد القرن الخامس، أصبح أصحاب (المراجع) الحديثية، يذكرون الأحاديث مُجرَّدة عن أسانيدها التي رُوِيَت تلكَ المتون بِوَاسِطَتِها ويكتفون بذكر الصحابي فقط. وقد جرَّدَوها في كتبهم اختصاراً وتسهيلاً على الطلبة، واقتصروا على ذكر المتون فقط، ومَن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أُخِذَت منها.

تعريف السند: (أو الإسناد).

السَّنَدُ لُغَةً: المُعْتَمَدُ[1]. وسُمِّيَ كذلك لأن المَتْنَ يَسْتَنِدُ إليه ويَعْتَمِدُ عليه.

وأما في الاصطلاح فهو: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

ومثاله أول حديث في «**صحيح البخاري**» رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدّثنا الحُميديُّ عبدُ الله ابن الزُّبَيْر قال: حدّثنا سُفيانُ قال: حدثنا يَحْيى بنُ سَعيدٍ الأَنْصَاريُّ قال: أخبرني محمّد بن إبراهيمُ التَّيْمِيُّ، أنّه سمع عَلْقَمَةَ بنَ وَقّاصٍ اللَّيْثِيَّ يقول: سمعتُ عُمَرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه على المِنْبَر قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنّما الأعمال بالنيّات،**

---

(1) الفيروزآبادي، «**القاموس المحيط**»: (1/ 314) (سند).

وإنّما لكلّ امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأةٍ ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»[1]، فَذِكْرُهُ في القسم الأول من الحديث للرجال الذين سمعوا الحديث من بعضهم البعض بدءاً مِن شيخ البخاري وانتهاء بالصحابي يسمّى (إِسْناداً)، وسلسلة الرُّواة تسمّى (سَنَداً)، وكلام النبي ﷺ هو (المتن).

ولا يشكّ عاقلٌ في أنّ نقل الخبر (بالسند) أبعث على الاطمئنان إليه لاسيمّا إذا تبيّن أنّ الناقلين ثقات.

تعريف المَتْنِ:

المَتْنُ لُغَةً: ما صَلُبَ وارْتَفَعَ مِنَ الأرضِ، كما في **«القاموس»**[2].

وأما في الاصْطِلاح فهو: ما ينتهي إليه السند من كلام النبي ﷺ أو الصحابة، أو التابعين.

قيمة الإسناد واهميته:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة، ولذلك ضاعت وحُرِّفَتْ كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة، وحَلَّ مَحَلَّها كَذِبُ الدَّجَّالِين، وافتراءات المُستغلّين الذين ﴿يَشْتَرُونَ بِعَايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 199].

والعِنايةُ بالإسناد في نقل الأخبار سُنَّةٌ مُؤكَّدة من سُنَنِ هذه الأُمَّة، وشِعَارٌ من شَعَائِرها، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار. قال عبد الله بن المبارك (ت181هـ): «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء»[3].

قال الحاكم (ت405هـ) بعد أن روى كلام ابن المبارك هذا: «فلولا الإِسناد

---

(1) أخرجه البخاري في أول **«صحيحه»** (1/ 2).

(2) **«القاموس»**: (4/ 271).

(3) مسلم، الصحيح، المقدمة، (1/ 15). والترمذي، **«السنن»**: كتاب العلل (5/ 740). وابن حبّان، **«المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين»** (1/ 26). والرامهرمزي، **«المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي»**، ص: (209).

وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لَدَرَسَ مَنَارُ الإسلام، ولتمكّن أهل الإلْحَادِ والبِدَع فيه بِوَضْعِ الأحاديث وقَلْبِ الأسانيد، فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد كانت بُتْراً، كما حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، ثنا العبّاس بن محمّد الدوري، ثنا أبو بكر بن أبي الأسود، ثنا إبراهيم أبو إسحاق الطالقاني، ثنا بقيّة، ثنا عتبة بن أبي حكيم أنّه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزُّهْرِي، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتَلَكَ اللهُ يابن أبي فَرْوَةَ، ما أَجْرأَكَ على الله! لا تُسْنِدُ حدِيثَكَ! تُحَدِّثُنا بأحاديثَ لَيْسَ لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّةٌ»[1]، والخِطَامُ والزِمَامُ: الحَبْلُ الذي يُساق به البَعير ويُمْسَكُ به، فلا يُفْلِت مِن صاحِبِه.

وقال سفيان بن سعيد الثوري (ت161هـ): «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[2].

وقال عبد الرحمٰن بن عمرو الأَوْزاعِيُّ (ت157هـ): «ما ذهابُ العِلْمِ إلاَّ ذَهَابُ الإِسْنادِ»[3].

وقال سفيانُ بن عُيَيْنَةَ (ت198هـ): «حدّث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد. فقال الزهري: أَتَرْقَى السَّطْحَ بلا سُلَّمٍ؟!»[4].

وقال ابن المبارك (ت181هـ): «لولا الإسناد لذهب الدين»[5].

وقال أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائِم»[6]، أي بيننا وبين أهل البِدَعِ الإسناد.

---

(1) الحاكم، **«معرفة علوم الحديث»**، ، ص: (6)، والسمعاني، **«أدب الإملاء والاستملاء»**، ، ص: (5، 6).

(2) ابن حبّان، **«المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين»**، 1/ 27. والسمعاني، **«أدب الإملاء والاستملاء»**، ص: (8). والسخاوي، **«فتح المغيث شرح ألفية الحديث»** للعراقي، (3/ 4).

(3) ابن رجب الحنبلي، **«شرح علل الترمذي»**، (1/ 58).

(4) م. ن. (1/ 58، 59).

(5) أخرجه البيهقي من طريق عليّ بن حجر قال: قال ابن المبارك... انظر: ابن رجب الحنبلي، **«شرح علل الترمذي»**، (1/ 58).

(6) مسلم، **«الصحيح»**: المقدمة، (1/ 15). وابن رجب الحنبلي، **«شرح علل الترمذي»**، (1/ 57)، والسخاوي، **«فتح المغيث شرح ألفية الحديث»** للعراقي، (3/ 4).

وقال شعبة بن الحجّاج (ت160هـ): «كلّ حديث ليس فيه (ثنا) و (أنا) فهو خَلٌّ وبَقْلٌ»[1].

وتبرز قيمة الإسناد وأهميّته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألّف منهم الإسناد، وذلك بالبحث عن حالهم في كتب «**تراجم الرواة**»، كما تظهر أهميته في معرفة اتّصاله من انقطاعه. ولولا الإسناد ما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكذوبها. ولتجرّأ على اختلاقها كل مبتدع ومبطل، ولصار الأمر كما قال ابن المبارك: «لولا الإسناد لقالَ مَنْ شاء ما شاء».

لقد عَرَفَ أئمّةُ الحديث الأوائل فضل الإسناد فحرصوا عليه، ورحلوا من أجله، واعتبروه جزءاً من الدين.

الإسناد خصيصة للمسلمين:

قال أبو محمّد، علي بن أحمد بن حزم (ت456هـ) عن الإسناد الصحيح، وهو نَقْلِ الثقةِ عن الثقة مع الاتّصال حتّى يبلغ النبي ﷺ: «وهذا نقلٌ خصّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور»[2].

ونقل السيوطي (ت911هـ) في «**تدريبه**» عن الحافظ أبي علي، أحمد بن محمد الجَيّاني (ت365هـ): «خصَّ الله تعالى هذه الأمّة بثلاثة أشياء لم يعطها مَن قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب»[3].

نشأة الإسناد:

إنّ استعمال الرواة للأسانيد بدأ مُبَكِّراً منذ عهد الصحابة الكرام، فمنهم مَن ألزم نفسه وغيره بذكر الإسناد عند روايته للحديث، ومنهم من لم يُلزِم نَفْسَه بذلك. إلاّ أنّه بعد بداية الفتنة وظهور الوَضْع سنة 40هـ أوجب المحدّثون ذكر

(1) الرامهرمزي، «**المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**»، ص: (517)، والخطيب البغدادي، «**الكفاية في علم الرواية**»، ص: (320). والسمعاني، «**أدب الإملاء والاستملاء**»، ص: (7).

(2) ابن حزم، «**الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**»، (2/ 82).

(3) السيوطي، «**تدريب الراوي**»، (2/ 160).

الإسناد، فَيُنْظَرُ إلى أهل السُّنَّة فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهم، ويُنظر إلى أهل البِدَع فَيُتْرَك حديثُهم.

قال الذهبي (ت748هـ) في «**سير أعلام النبلاء**»: (يزيد بن إبراهيم عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عبّاس قال: «إنْ كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبيّ ﷺ». إسناده صحيح)[1]. انتهى كلام الذهبي.

فهذا ابن عباس (ت87هـ) لا يكتفي بسند واحدٍ للحديث ولكنّه يبحث حتّى يطمئنّ قلبه.

وفي «**السنن**»[2]: «جاءت الجدّة إلى أبي بكرٍ الصدّيق تسأله ميراثها، فقال: ما لَكِ في كتاب الله تعالى شيء، وما علمتُ لكِ في سنّة نبيّ الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتّى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك»، فقام محمّد بن مَسْلَمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر...».

وروى البخاري في «**صحيحه**»: «أنّ عمر نشد الناسَ مَن سمع النبي ﷺ قضى في السَّقط وقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بغرّةٍ عبدٍ أو أمة. قال: ائتِ مَن يشهد معك على هذا. فقال محمّد بن مَسْلمة: أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا»[3].

وروى البخاري أيضاً «عن أبي سعيد الخدريّ قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنّه مذعور، فقال: استأذنتُ على عمر ثلاثاً

---

(1) الذهبي، «**سِيَر أعلام النبلاء**» (3/ 344).

(2) أبو داود «**السنن**»: كتاب الفرائض، باب: في الجدّة، ح (2894)، (3/ 316، 317). واللفظ له، والترمذي، «**الجامع**»: كتاب الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدّة، ح(2101)، (4/ 420)، وابن ماجه، «**السنن**»: كتاب الفرائض، باب: ميراث الجدّة، ح(2724)، (2/ 909، 910)، والنسائي، «**السنن الكبرى**»: كتاب الفرائض، باب: ذكر الجدّات والأجداد وتقادير نصيبهم، (4/ 73، 74).

(3) «**الصحيح**»: كتاب الديات، باب: جنين المرأة، ح (45، 44)، (9/ 20، 19). وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب: ما جاء في اجتهاد القضاة... ح(88)، (9/ 183، 184). والغُرَّة: العبد والأمة.

فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال: ما منعك» قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع**».

فقال واللهِ لتقيمنَّ عليه بيّنة، أمنكم أحدٌ سمعه من النبيّ ﷺ؟ فقال أبيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلاّ أصغر القوم، فكنت أصغرَ القوم، فقمت معه فأخبرتُ عمر أنّ النبيّ ﷺ قال ذلك»[1].

أمّا قول محمد بن سيرين (ت110هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفِتْنَة قالوا: سَمُّوا لنا رِجَالَكُم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، ويُنْظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤْخَذُ حديثُهم»[2]، فليس معناه عدم وجود الإسناد قبل الفتنة، بدليل ما تقدّم، ولكن معناه أنهم كانوا يأخذون بظاهر العدالة.

وقوله هذا يفيد أنّ الإلزام بذكر الإسناد شاع بعد فتنة مقتل عثمان ﷺ سنة 34هـ، حيث ظهر كذب بعض الرواة من المبتدعة، في حين لم يظهر مثل هذا الكذب أيّام الصحابة قبل ذلك، بدليل قول أنس ﷺ (ت93هـ): «ليس كلّ ما نحدّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدّثنا أصحابنا، ونحن قومٌ لا يكذب بعضهم بعضاً»[3].

وقول البراء بن عازب ﷺ (ت71هـ): «ليس كلّنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانتَ لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيحدّث الشاهد الغائب»[4].

وللخطيب البغدادي (ت463هـ) كتاب «**الرحلة في طلب الحديث**» وهو يدلّ على أهمية الرحلات التي قام بها الصحابة والتابعين وأتباعهم في سبيل تتبّع سند الحديث.

---

(1) «**الصحيح**»: كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثاً، ح (18)، (8/ 98، 99).
(2) مسلم، «**الصحيح**»: المقدّمة، (1/ 15).
(3) الخطيب البغدادي، «**الكفاية في علم الرواية**»، ، ص: (425).
(4) المصدر نفسه، ، ص: (424)، والضَّيعة: النخل والكرم والأرض.

الفصل الأول
مراحل دراسة السند

تعريف دراسة السند:

«دراسة السند» تعني دراسة سلسلة رجال الإسناد؛ بالرجوع إلى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مُفصَّل، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد؛ من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لاسيما إذا عنعنوا[1]، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان؛ وبالنصوص في خبايا الإسناد لاستخراج العلل الخَفيَّةِ التي لا تَبْدُو لكلّ ناظِرٍ في ذلك السَّنَدِ، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المُرْسَل من المَوْصُول، والمَوْقُوف من المَقْطُوع، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المَبْنِيّة على العلم بأصول الجَرْح والتَّعْديل، ومعرفة الرُّواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة، كـ «**المتفق والمفترق**» و«**المتشابه**» و«**الكنى والألقاب**» وغيرها.

ما هي الأسانيد التي ينبغي دراسَتُها؟

هناك أحاديث صدر الحكم عليها من الأئمة المعتمدين من أئمة الحديث، فإن لم يكونوا معروفين بالتساهل في حكمهم، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها؛ وذلك مثلِ الأحاديث التي صحّحها الشيخان وغيرهما، والتي حسّنها الترمذي أو ضعّفها، ومثل الأحاديث التي

---

(1) أي قالوا في أدائهم «عن فلان» ولم يصرحوا بالسماع أو التحديث. وقولنا «لاسيما إذا عنعنوا» لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه، ومع ذلك يكشف له تدليس، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية.

حكم عليها الأئمّة بالوَضْع[1].

فعلى الباحث قبل أن يقوم بعملية دراسة السند للحكم على الحديث أن يبحث أولاً عن حكم الأئمة السابقين على هذا الحديث، فإن لم يجده، بعد البحث والفحص الشديدَيْن ـ قام بعملية دراسة السند للحكم على حديثه.

وهذا العمل يتطلّب من الباحث معرفةً جيّدة (بمصادر) الحديث الشريف التي جمعت الحديث الشريف من صدور الحفّاظ خلال القرون الخمسة الأولى، ومناهجها، ومعرفة (بالمراجع) التي خدمت المصادر الأولى نقداً لأحاديثها، وشرحاً لها، ودراسة لرجال أسانيدها. والكشف فيها قبل عملية دراسة السند[2].

إن الباحث الجيّد هو الذي يبدأ عمله مِن حيث انتهى مَن قَبْلَه، فيستفيد من خبرتهم ونتائج عملهم، ويبني عليهما عمله، ويُتابع عمليّة البحث ليقدم شيئاً جديداً لم يتوصّل إليه مَن سبقه. أما الذي يجهل جهود السابقين، وينكرها، ويجهل حدود نفسه، فإنه سيُقحم نفسه فيما لا علم له به، وسيخبط خبط عشواء، وسَيَضِيعُ عمله هباء منثوراً.

وعلى مَن أراد التصدّي لهذا العلم أن يكون متمكّناً فيه، مُلِمّاً بدقائقه وتفاصيله، مُنصِفاً مُتجرِّداً، بعيداً عن الهوى والتعصّب الأعمى، وأن يخلص لله في عمله، ويستعين به عز وجل.

إن الحاجة ماسّة اليوم إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمّة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حُكْمَهم عليها، وهي قليلة العدد، نادرة جداً، فقلّما ترك العلماء حديثاً من الأحاديث إلاّ وتناولوه بالدراسة، وأصدروا حكمهم عليه.

ولعل في بيان قواعد هذا العلم ما يكون دليلاً ومرشِداً للباحثين المُنصفين، وهذه القواعد مُستفادة من عُلمائنا السابقين، وهي تدلّ على شدّة تحرّيهم وتثبّتهم

(1) يأتي في الفصل الثالث الكتب التي حكم الأئمة على أحاديثها. ومصادر الحكم على الحديث.
(2) للتعرّف على مصادر السنة، راجع كتاب **«علم تخريج الحديث وبيان مصادر السنة المشرّفة»** للفقير كاتب هذه السطور.

في الحديث، نسأل الله حسن الاتّباع، ونعوذ به من شرّ الابتداع، وأن يحشرنا معهم في أعلى عليّين، مع سيّد الأنبياء والمُرْسَلين.

شروط دارس الأسانيد:

ويحتاج من يتصدّى لدراسة الأسانيد إلى ثلاثة أمور، لا يستغني عن واحد منها، وتتلخّص هذه الأمور في:

أولاً: معرفة علوم مصطلح الحديث التي تشمل على الحدود والتعريفات والمصطلحات الخاصّة بعلم الحديث الشريف، وأنواعه وأقسامه وعلومه.

ثانياً: معرفة كتب الرجال، وكيفيّة استخدامها.

وكتب الرجال هي التي تميّز الراوي من غيره، وتبيّن منزلته في ميزان الجرح والتعديل. وهي على أنواع[1].

ولا يُشترط في الكشف عن كلِّ راوٍ الرجوعُ إلى أنواع هذه الكتب كلّها دائماً، فقد يُكْتَفَى بمراجعة كتاب واحدٍ أحياناً، ولكن في أحيان أخرى يضطرّ الباحث إلى الرجوع لأكثر من كتاب؛ لاختلاف كتب التراجم اختصاراً وتطويلاً، وتنوّع اهتمامات المترجِمين فيما يذكرونه في الراوي. فبعض المترجِمين يتناول الكنى والأسماء، وبعضهم يتناول الأنساب، وآخرون يتناولون الوفيات، وغيرهم يصبّ اهتمامه على الجرح والتعديل. وهكذا تجد في كلّ كتاب ما لا تجده في غيره، ولا يغني كتابٌ عن كتاب.

ومنهج كثير من المؤلفين في كتب الرجال أن يذكروا اسم الراوي واسم أبيه ونسبَه وكنيتَه ولقبَه ونسبتَه إلى البلد والقبيلة والحرفة، وغير ذلك ممّا يميّزه عن غيره. ثمّ يذكرون مشايخه وتلاميذه، ثمّ مرتبته في ميزان الجرح والتعديل، ككونه ثقةً أو ضعيفاً أو مدلّساً أو مختلطاً أو غير ذلك. ثمّ يختمون الترجمة بتاريخ مولده ووفاته. وهذا في المؤلفات العامّة غير المختصّة بموضوع واحد كالأنساب أو

(1) ذكرناها في الباب الثالث من هذا الكتاب.

المشتبه أو الكنى أو غير ذلك.

ويحتاج دارس الأسانيد أحياناً إلى جميع أنواع كتب الرجال، لأنَّه قد يجد في بعضها ما لا يجده في غيره، فإن اكتفى ببعض الكتب، فإن بحثه سيكون ناقصاً، ولن يؤدي إلى النتائج الصحيحة.

ثالثاً: معرفة ما يتعلَّق بالجرح والتعديل من ألفاظ ومراتب وقواعد كيفية تطبيقها.

ويحتاج دارس الأسانيد إلى معرفة ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه وقواعده، فلا بدّ لدارس الأسانيد من معرفتها والإلمام بها[1].

فكلّ لفظ له معنى ينبغي معرفته، وبعض هذه الألفاظ يفيد معاني توهم خلاف المقصود منها، مثل (مقبول) من ابن حجر، فإنَّ مراده مَن ليس له من الحديث إلاَّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله. و (لا بأس به) عند ابن مَعِين، فإنَّ مراده: ثقة. فالحذرَ من التسرّع والاكتفاء بظواهر الألفاظ.

وكلّ مرتبة من مراتب الجرح والتعديل تؤدي إلى حكمٍ على الحديث يخالف غيرها صحّةً أو حسناً أو ضعفاً أو غير ذلك.

وقواعد الجرح والتعديل كثيرة، وفي تطبيق بعضها صعوبات جمّة، لما بين النقّاد من اختلاف، فكلّ طبقة من نقّاد الرجال لا تخلو من متشدّد أو متساهل.

وقد يقف الناقد موقف الجارح لمخالفة الراوي مذهبه العقدي أو الفقهيّ أحياناً.

ومنافسة الأقران قد تلعب دورها في الجرح والتعديل.

وقد يتعارض حكم الناقد الواحد في الراوي نفسه أحياناً، كما قد يكون كلامه نسبيّاً. وكثيراً ما يختلف حكم النقّاد في الراوي الواحد.

---

(1) تقدمت في الباب الثاني في هذا الكتاب.

لهذا كلّه لا يستغني دارس الأسانيد عن علوم مصطلح الحديث، ومعرفة كتب الرجال، وكيفية استخدامها، وما يتعلّق بالجرح والتعديل من ألفاظ ومراتب وقواعد وكيفية تطبيقها.

طريقة دراسة الإسناد

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

1 ـ العدالة في الرواة.

2 ـ الضبط في الرواة.

3 ـ الاتصال في السند.

4 ـ عدم الشذوذ في السند والمتن.

5 ـ عدم العلة في السند والمتن.

فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقّق هذه الشروط الخمسة في الإسناد، أو تحقق بعضها، ليُبْنى الحُكْمُ على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرَف مرْتَبَتُه وهناك أربع مراحل يتبعها دارس السند، ليصل إلى الحكم على الحديث:

الأولى: التحقُّق من اسم الراوي، لتمييزه عن غيره عند اتّحاد الأسماء.

الثانية: التحقّق من عدالة الراوي، ضبطه، وبيان منزلته في ميزان الجرح والتعديل.

الثالثة: التحقّق من اتّصال السند، بمعرفة شيوخه وتلاميذه، ووفياتهم.

الرابعة: التحقق مِن خلوّ السند مِن الشذوذ والعلّة.

المرحلة الأولى: التحقق مِن اسم الراوي

إنّ أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد ـ في ضوء ما تقدّم ـ هو البحث في

تراجم رجال الإسناد، لتحديد اسم الراوي، وتمييزه مِن غيره، وهذا ما يساعدنا على الانتقال للمرحلة الثانية، للبحث عن الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.

ويُستعان في تمييز الراوي من غيره بملاحظة اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه، ونسبته إلى بلده أو حرفته، وطبقته التي ينتمي إليها، وأسماء شيوخه الذين روى عنهم، وتلاميذه الذين رووا عنه، وتواريخ مولده ووفاته، والبلدان التي رحل إليها، ومن أخرج له من أصحاب الكتب.

فقد يشترك راويان في كثير من هذه الأمور، ويختلفان في أمور أخرى، فلا بدّ من البحث والتنقيب حتّى يتميّز لنا الراوي الذي نريده من غيره ممّن اشترك معه في بعض الصفات.

فهناك أحمد بن الخليل البغدادي نزيل نيسابور، وأحمد بن خليل البغدادي البُرْجُلاني، وكلاهما من الطبقة الحادية عشرة، إلاّ أنّ الأوّل يكنّى أبا عليّ والآخر يكنّى أبا جعفر، فيمكن تمييزهما بملاحظة الكنى.

كيفية إخراج الترجمة:

تقدّم في الباب الثالث مِن هذا الكتاب «أنواع الكتب المؤلفة في الرجال» وأنّ أئمة الحديث صنّفوا مصنفات كثيرة في **تراجم الرواة**، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، أو على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك.

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستّة، صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، أو ممّن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها. ليسهل عليه - في

ضوء تلك المعلومات ـ أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لديه أيّة معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في **كتب التراجم** من معرفة اسمه فقط، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر، وهكذا حتى يجده.

وفي هذه المرحلة يحتاج الباحث إلى تميز الراوي عن غيره بتحديد اسمه واسم أبيه ونسبته ويحتاج في تحديد هذه الأمور إلى معرفة علوم هي: الأسماء والكنى والألقاب، ومن ذلك بأسماء وأوصاف متعدّدة، والمبهمات، والمنسوبون إلى غير آبائهم، والنِّسَب التي على خلاف ظاهرها، وأوطان الرواة، والمُتَّفِق والمفترِق، والمُؤتَلِف، والمُتَشابَه والمتشابه المقلوب. كما تحتاج إلى معرفة كتب التراجم الخاصّة بهذه العلوم.

كما يحتاج إلى تمييز الراوي مِن غيره في حال اتفاق الأسماء والنسب، بالكشف عن الوفيات ومعاصرة الرواة بعضهم لبعض. ولتحديد هذه الأمور فإنه يحتاج إلى معرفة علوم هي: طبقات الرواة، وتواريخ وفياتهم، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والسابق واللاحق، ورواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء. كما يحتاج إلى معرفة كتب التراجم الخاصّة بهذه العلوم. وتقدّمت في الباب الثالث.

مثال لدراسة الإسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد حديث في «**سنن النسائي**» 5/ 49 عملياً وهو: قال النسائي «أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، أن أباه حدّثه، عن عبد الله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته: لا يجوز لامرأة عطية إلاّ بإذن زوجها».

فهذا الإسناد فيه ستة أشخاص وهم:

1 ـ إسماعيل بن مسعود.

2 ـ **خالد بن الحارث**.

3 ـ حسين المُعلِّم.

4 ـ عمرو بن شعيب.

5 ـ **شعيب (والد عمرو)**.

6 ـ عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من «**كتب التراجم**»، نقول: بما أنّ هذا الإسناد في «**سنن النسائي**»، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولّت تراجم رجال الكتب السِّتَّة، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي:

1 ـ تهذيب الكمال، للمزّي.

2 ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر.

3 ـ تقريب التهذيب، لابن حجر أيضاً.

4 ـ الكاشف للذهبي.

5 ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، والكتب الخمسة مُرَتَّبة على حروف المعجم.

ولنأخذ كتاب «**تقريب التهذيب**»؛ لأن فيه خلاصة هذه الكتب جميعها. ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو:

obeikandl.com

1 ـ إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه «إسماعيل» في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في لكن اسمه «إسماعيل بن أبان» إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في اثنين كل منهما اسمه «إسماعيل بن مسعود» وهما: «إسماعيل بن مسعود الزُّرَقي» و «إسماعيل ابن مسعود الجَحْدَري» لكن نستطيع أن نميز «إسماعيل بن مسعود» الذي هو شيخ النسائي بأنه «الجحدري» من أمرين: أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ «الجحدري» ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في «**سننه**»، على حين أنه رمز لـ «الزرقي» بحرف (عس) ومعناه أنه اخرج له النسائي في مسند علي فقط. وثانيهما أنه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ «حدثنا» وهو من طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ «حدثنا» وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن «الجحدري» إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي.

2 ـ خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه «خالد» إلا أنه «خالد بن إياس» فنجول بنظرنا بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم، وهو «خالد بن حارث الهجَيْمي» ولا يوجد من اسمه «خالد بن الحارث» غيره في رجال الكتب الستة.

3 ـ حسين المُعلِّم: نبحث عمن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد، هذا العنوان: «ذِكْرُ من اسمه الحسين، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على «حسين المعلم» واسمه «حسين بن ذكوان المعلم» وكلمة «المعلِّم» تقال لمن يُعلّم الصبيان.

4 ـ عمرو بن شُعيب: نبحث عمن اسمه «عمرو» في حرف (العين) فنجد هذا العنوان «ذِكْر مَن اسمه عمرو بفتح أوله» فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده وهو عَمْرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

5 ـ شعيب (والد عمرو): نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب)، وبما أننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجده، قال عنه المؤلف: «شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت، سماعه من جده».

6 ـ عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص): نبحث عن اسمه «عبد الله» في حرف (العين) فنجد هذا العنوان: «ذكر من اسمه عبد الله» ثم نبحث عمن اسم أبيه «عَمْرو» فنجد «عبد الله بن عمرو بن العاص»، وهو الصحابي المشهور.

بعد تحديد اسم كل راوي في هذا السند، وتمييزه عن غيره، ننتقل إلى المرحلة الثانية، وهي معرفة وجود الشرطين الأولين من شروط صحّة الحديث في الرواة: العدالة والضبط.

المرحلة الثانية
التحقُّق مِن عدالة الراوي وضبطه

وتحتاج المرحلة الثانية إلى معرفة علومٍ هي: صفات من تُقبل روايته، والجرح والتعديل وتقدمت في الباب الثاني من هذا الكتاب، والصحابة، والثقات، والضعفاء، ومن اختلط من الثقات، والوُحدان، والمدلّسون. كما تحتاج إلى معرفة كتب التراجم الخاصّة بهذه العلوم، وتقدمت في الباب الثالث.

ويُستعان في معرفة مقدار الراوي في «**ميزان الجرح والتعديل**» بالقواعد الخاصة بهذا العلم. وهي قواعد كثيرة لا بدّ من إتقانها لمن يتصدّى لدراسة الأسانيد، ومعظم هذه القواعد تقدّمت في الباب الثاني، ولا ينبغي لباحثٍ أن يتصدّى لدراسة الأسانيد ووزن الرجال إلاّ إذا عرف:

ـ آداب الجرح والتعديل.

ـ شروط الجارح والمعدّل.

ـ وأثر الأمور النفسية في الجرح والتعديل، مثل مقدح الساخط ومدح المحبّ، وأثر التعصب لمذهب معيّن أو بلدٍ معيّن، وجرح الأقران بسبب الحسد والاختلاف والجفاء.

ـ وتقسيم النقّاد، إلى متشدّدين ومتساهلين ومعتدلين.

ـ وحكم الجرح والتعديل المبهمين.

ـ وأقوال العلماء في تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد من النقّاد المختلفين.

ـ وأقوالهم في تعارض الجرح والتعديل من ناقدٍ واحد في الراوي نفسه.

ـ ومعرفة ألفاظ الجرح والتعديل الموهمة وبيان المراد منها.

ـ ومراتب الجرح والتعديل وحكم أهل كلّ مرتبة منها.

ويستحسن مراجعة أكثر من كتاب في الراوي الواحد، لأنّ أصحاب الكتب ينقلون عبارات النقّاد بتصرّف أحياناً قاصدين الاختصار، فيختلّ المعنى المراد.

ولا بدّ من تأمّل مخارج أقوال النقّاد، فهي تكون مطلقةً أحياناً، وتكون نسبيةً في أحيان أخرى.

قال أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ) في كتابه: «**التعديل والتجريح**» «واعلم أنه قد يقول المعدّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنّه ممّن يحتجّ بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنّه يحتجّ بحديثه، وإنّما ذلك على حسب ما هو فيه، ووَجْه السؤال له... وقد ذُكِر لأبي عبد الرحمٰن النسوي تفضيل ابنِ وهبٍ: الليثَ على مالك، فقال: وأيّ شيء عند الليث! لولا أنّ الله تداركه لكان مثلَ ابنِ لَهيعة، ولا خلاف أنّ الليث من أهل الثقة والتثبّت، ولكنّه إنّما أنكر تفضيله على مالك، أو مساواتَه به... فعلى هذا يَحمل ألفاظ الجرح والتعديل مَن فَهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلاّ لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا

الشأن، وأمّا من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدّثين إلاَّ ما يأخذه من ألفاظ الجرح والتعديل، فإنّه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل»[1]. اهـ.

وممّا ينبغي أن يُتفقّد عند الجرح حال العقائد، واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربّما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك... وقد وقع هذا لكثير من الأئمّة جرحوا بناء على معتقداتهم وهم المخطئون، والمجروح مصيب[2].

وفي هذا المعنى يقول الإمام الذهبي (ت748هـ): «وما يزال يمرّ بين الرجل الثبت وفيه مقال من لا يُعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّةٌ من الصحابة والتابعين والأئمّة... وكثيرٌ من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى... وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلّتين لم يحمل الخبث»[3]. ا هـ.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم في المثال السابق:

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالاً لذلك، ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود).

1 ـ إسماعيل بن مسعود:

أ ـ قال عنه في «التقريب»: (ثقة).

ب ـ وقال عنه في «الكاشف»: (ثقة).

جـ وقال في «الخلاصة»: (قال أبو حاتم: صدوق)، وفي الحاشية: وقال النسائي (ثقة).

---

(1) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في **«الجامع الصحيح»** (1/ 283 ـ 288).
(2) ابن السبكي، **«طبقات الشافعية الكبرى»** (1/ 190).
(3) **«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم»**، ص: (23 ـ 26).

2 ـ خالد بن الحارث:

أ ـ قال عنه في «التقريب»: (ثقة ثبت).

ب ـ وقال عنه في «الكاشف»: ، قال أحمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة»، وقال القطان: ما رأيت خيراً منه ومن سفيان)..

جـ وقال في «الخلاصة»: (قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان: ما رأيت خيراً منه ومن سفيان).

3 ـ حسين المعلم:

أ ـ قال عنه في «التقريب»: (ثقة ربما وهم).

ب ـ وقال عنه في «الكاشف»: (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة).

جـ ـ وقال عنه في «الخلاصة»: (وثقه ابن معين وأبو حاتم).

4 ـ عمرو بن شعيب:

أ ـ قال عنه في «التقريب»: (صدوق).

ب ـ وقال عنه في «الكاشف»: قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجّون به، وقال أبو داود: ليس بحجّة.

جـ ـ وقال عنه في «الخلاصة»: قال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، وقال البخاري: سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

5 ـ شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ ـ قال عنه في «التقريب»: (صدوق).

obeikandl.com

ب ـ وقال عنه في «الكاشف»: (صدوق).

جـ ـ وقال عنه في «الخلاصة»: (وثقه ابن حبان).

6 ـ عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبيَّن لنا:

أ ـ أن الثلاثة الأُول وهم: (إسماعيل بن مسعود) و (خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثَّقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم. ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب ـ وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

جـ ـ وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن مَن لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه» لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة. والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه. فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم.

د ـ وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح. لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي «**صحيفة لعبد الله بن عمرو**»، رواها شُعَيْبٌ وِجَادَةً ولم يَسْمَعْها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمر) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.

المرحلة الثالثة
التحقُّق مِن اتّصال السَّنَد

ويُستعان في تمييز اتّصال السند من انقطاعه بملاحظة سني الوفيات، وطبقات الرواة، ومعرفة شيوخ الراوي وتلاميذه، ونصوص الأئمة في سماع البعض أحاديث معينة وعدم سماعهم غيرها، أو عدم ثبوت السماع كما قالوا في الحسن عن سمرة: «لم يسمع منه إلاّ حديث العقيقة».

ويحتاج الباحث في هذه المرحلة إلى علوم هي: المُتَّصِل، وَالمُسْنَد، والمُعَنْعَن، والمُؤَنَّن، والمُنْقَطِع بأنواعه، والمدلَّس، وطُرُق التَّحَمُّل والأَدَاء، ومعرفة أصح الأسانيد، وأوهاها. وهي من علوم «**مصطلح الحديث**».

أَصَحُّ الأسانيد:

هناك مجموعة مِن الأسانيد قام أئمة الحديث السابقون بدراستها وأطلقوا عليها اسم أصحّ الأسانيد، وقد رُوي بهذه الأسانيد أحاديث كثيرة، وإن معرفتها للباحث ضرورة، وذلك يُغني عن إعادة دراستها مِن ذلك:

1 ـ ما أخرجه مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

2 ـ مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر.

3 ـ مالك، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة.

4 ـ مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك.

5 ـ ما أخرجه أحمد، عن عبد الرزاق بن همام، عن معمر، عن همّام بن مُنَبّه، عن أبي هريرة.

6 ـ أحمد، عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن أبي هريرة.

7 ـ أحمد، عن زيد بن الحُباب، عن حسين بن واقد، عن عبد الله بن بُرَيْدَة، عن أبيه.

obeikandl.com

8 ـ أحمد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عُرْوَة، عن عائشة.

9 ـ أحمد، عن يحيىٰ، عن عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة.

10 ـ أحمد، عن سفيان، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

11 ـ أحمد، عن سفيان، عن عمرو، عن جابر بن عبد الله.

12 ـ أحمد، عن حسن بن موسى، عن شيبان، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

13 ـ أحمد، عن حجّاج بن محمد، عن الليث بن سَعْد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر.

14 ـ أحمد، عن يزيد، عن هشام، عن محمد، عن عَبِيدَة، عن علي.

15 ـ أحمد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

16 ـ أحمد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود.

أوهى الأسانيد:

وهي أسانيد لا تصلح للتقوية. ذكرها الحاكم النيسابوري (ت405هـ) في **«معرفة علوم الحديث»** ص 56 ـ 58 وهي الآتية:

1 ـ عمرو بن شَمِر عن جابر الجعفيّ عن الحارث الأعور عن عليّ (أوهى أسانيد أهل البيت).

2 ـ صَدَقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السَّبخي عن مرّة الطيِّب عن أبي بكر الصدّيق (أوهى أسانيد الصدّيق).

3 ـ السري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة (أوهى أسانيد أبي هريرة).

4 ـ الحارث بن شبل، عن أمّ النعمان الكندية، عن عائشة (أوهى أسانيد عائشة، نسخة عند البصريين).

5 ـ شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد عن عبد الله (أوهى أسانيد ابن مسعود، إلاّ أنّ أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة).

6 ـ داود بن المحبّر بن قَحْذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عن أنس (أوهى أسانيد أنس).

7 ـ عبيد الله بن ميمون القدّاح، عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عبّاس (أوهى أسانيد المكيِّين).

8 ـ حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عبّاس (أوهى أسانيد اليمانيين).

9 ـ أحمد بن محمّد بن الحجّاج بن رِشدين بن سعد، عن أبيه، عن جدّه، عن قرّة بن عبد الرحمٰن بن حَيْوِيل (أوهى أسانيد المصريين، نسخة كبيرة).

10 ـ محمّد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زَخر، عن عليّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة (أوهى أسانيد الشاميين).

11 ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عبّاس (أوهى أسانيد الخراسانيين).

12 ـ محمّد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جدّه (أوهى أسانيد العمريين).

وممَّا لم يذكره الحاكم:

13 ـ محمّد بن مروان (السدّي الصغير) عن محمّد بن السائب (الكلبي) عن أبي صالح (باذام) عن ابن عباس (سلسلة الكذب).

البحث في اتصال الإسناد في المثال السابق:

بعد أن انتهينا من بحث شَرْطَيّ العدالة والضبط في رجال الإسناد، نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو: اتصال الإسناد، فنقول: يجب ملاحظة أمرين عند دراسة اتصال السند: أوّلها: النظر في صيغ التحديث في الحديث التي قالها كل راوٍ، (كحدثنا)، و(أخبرنا)، و(عن) وثانيها: العودة إلى تراجم الرواة في المصادر التي ذكرت شيوخهم وتلامذتهم «كتهذيب الكمال» للمزي والنظر فيها هل يوجد الشيخ والتلميذ لهذا الراوي، فإن ذُكِرا يكون الإسناد متصلاً.

1 ـ أما النسائي فقال: «أخبرنا» إسماعيل بن مسعود.

2 ـ وأما إسماعيل بن مسعود فقال: «حدثنا» خالد بن الحارث.

3 ـ وأما خالد بن الحارث فقال: «حدثنا» حسين المعلم.

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

4 ـ وأما حسين المعلم فقال: عن عمرو بن شُعيب.

و (عنعنته) هذه محمولة على الاتصال. لأن حسيناً ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بـ عمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

5 ـ وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه. فالإسناد لا زال متصلاً.

6 ـ وأما شعيب بن محمد بن عبد الله، فقال: «عن» عبد الله بن عمرو، وهنا الإشكال، لأن شعيباً. وصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[1]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل

(1) في رسالة له في المدلسين، اسمها: **تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصفين بالتدليس**. دار الكتب العلمية في بيروت سنة (1984) م.

الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في «**الصحيح**» لإمامتهم وقلة تدليسهم في جَنْبِ ما رووا.

لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنة على السماع لقلة تدليسه ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالإسناد متصل إن شاء الله.

وبالعودة: إلى تراجم الرواة واحداً في «**تهذيب الكمال**» للمِزّي، نجده يذكر في ترجمة كل راوٍ: الشيخ والتلميذ الوارِدَيْن في هذا السند، فنحكم إذن باتصال هذا الإسناد.

المرحلة الرابعة
التحقُّق مِن خلوّ الحديث من الشذوذ والعِلَّة

وتحتاج المرحلة الرابعة إلى معرفة الشاذّ وزيادات الثقات، وأنواع العلل القادحة التي تؤثّر في صحّة الحديث؛ كرفع الموقوف وعكسه، والإرسال الخفي والإدراج والتصحيف، والقلب، والاضطراب وغيرها.

والبحث عن الشذوذ والعلة، أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتاً أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح أنّ العِلَّةَ تطرُّق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1]. كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه[2].

---

(1) انظر: **علوم الحديث ـ معرفة الحديث المعلل** ص: (81).
(2) المصدر السابق ص: (82).

والطريق إلى كشف علة الحديث: جَمْعُ طُرُقِهِ، والنَّظَرُ في اختلاف رُوَاتِهِ. قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): (السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمعَ بين طرقه، ويُنْظَرَ في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[1].

وهذا كما ترى أمر صعب جداً. لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها.

وهناك دراسات قام بها السابقون لبيان الأحاديث المُعَلَّلَة، وصنَّفوا في ذلك الكتب الكثيرة، ومنها:

مصادر علل الحديث

قال ابن الصلاح في **«مقدمته»** ص 84: (العِلَّةُ في اصطلاح المحدّثين: سَبَبٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في صِحَّة الحديث، وطاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في **«تدريب الراوي»** ص 355: (ومِن أَحْسَنِه ـ أي علوم الحديث ـ تصنيفُه ـ أي الحديث ـ مُعَلْلاً، بأن يجمع في كل حديث، أو كلّ باب طُرُقَهُ، واختلافَ رُوَاتِه، فإن معرفةَ العِلَل من أَجَلِّ أنواع الحديث). وقال الحافظ ابن رجب في **«شرح علل الترمذي»** 2/ 805: (قد صُنِّفَتْ فيه كتب كثيرة مُفْرَدَةٌ، بعضُها غيرُ مُرَتَّبة كـ **«العِلل»** المنقولة عن يحيىٰ القَّطّان (ت198هـ) وعلي ابن المديني (ت234هـ) وأحمد بن حنبل (ت241هـ) وغيرهم. وبعضها مُرَتَّبة. ثم منها رُتِّبَ على المسانيد كـ: **«عِلَل الدارقطني»** (ت385هـ) وكذلك **«مسند علي بن المديني»** (ت234هـ)، و **«مسند يعقوب بن شَيْبَة»** (ت262هـ) هُما في الحقيقة موضوعان لِعِلَل الحديث، ومنها ما هو مُرَتَّب على الأبواب كـ: **«علل ابن أبي حاتم»** (ت327هـ) و **«العِلل»** لأبي بكر الخَلاّل الحنبلي (ت311هـ) وكتاب **«العلل»** للترمذي (ت279هـ). ومن أشهر الكتب فيه:

(1) انظر: علوم الحديث ـ معرفة الحديث المعلل ص: (81).

1 ـ العلل المنقولة عن يحيىٰ القطّان (ت198هـ): ذكره ابن رجب في «**شرح علل الحديث**» 2/ 805.

2 ـ علل الحديث ومعرفة الرجال، لابن المديني (ت234هـ): الإمام الحافظ علي بن عبد الله بن جعفر السعدي. طبع بتحـ. محمد مصطفى الأعظمي، بالمكتب الإسلامي في دمشق وبيروت، عام 1392هـ/ 1972م، في 135 ص. وطبع بتحـ. عبد المعطي أمين قلعجي، بدار الوعي، في حلب عام 1400هـ/ 1980م، في 158 ص.

3 ـ مسند علي بن المديني أيضاً: ذكره ابن رجب.

4 ـ العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (ت241هـ): رواية أبي بكر، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي (ت275هـ)، وأبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت274هـ). وأبي الفضل، صالح بن أحمد بن حنبل (ت266هـ). طبع بتحـ. وصي الله محمد عباس، بالدار السلفية في بومباي بالهند، عام 1408هـ/ 1988م، في 424 ص. وطبع بتحـ. صبحي البدري السامرّائي، بمكـ. المعارف في الرياض، عام 1409هـ/ 1989م، في 208 ص، بعنوان «**من كلام أبي عبد الله، أحمد ابن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال**».

5 ـ العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل أيضاً: رواية أبي علي ابن الصوّاف (ت359هـ). طبع بتحـ. طلعت قوج بيكيت، وإسماعيل جراح أوغلي، بجامعة أنقرة بتركيا، عام 1383هـ/ 1963م، ج1، 38 + 500 + 54ص. وطبع ثانية بالمكـ. الإسلامية في إسطنبول عام 1407هـ/ 1987م، في 2 ج. وحقّقه عبد الله بن وكيل الشيخ، كرسالة ماجستير، من جامعة الإمام محمد في الرياض، عام 1404هـ/ 1984م. وطبع بتحـ. وصي الله محمد عباس، بالمكتب الإسلامي، في بيروت عام 1408هـ/ 1988م، في 4 ج.

6 ـ علل الحديث ومعرفة الشيوخ: لأبي جعفر، محمد بن عبد الله بن عمّار الأَزْدي البغدادي (ت242هـ)، ذكره الذهبي في «**السير**» 11/ 469.

7 ـ العلل، للبخاري (ت256هـ)، الإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن

إبراهيم بن المغيرة بن بردِزْبَة، صاحب «**الصحيح**». ذكره الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 147.

8 ـ العلل، لمسلم بن الحجّاج (ت261هـ): الإمام أبي الحسين النيسابوري صاحب «**الصحيح**» ذكره الكتاني.

9 ـ العلل، لأبي بكر الأثرم (ت261هـ): الحافظ، أحمد بن محمد بن هانىء الطائي الإسكافي. ذكره الكتاني.

10 ـ العلل الصغير، للترمذي (ت279هـ): الإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة صاحب «**الجامع**». طبع بآخر «**سنن الترمذي**».

10 ـ مسند يعقوب بن شيبة (ت262هـ): ذكره ابن رجب، في «**شرح عِلل الترمذي**».

11 ـ علل الترمذي الكبير: ترتيب أبي طالب القاضي. طبع بتحـ. حمزة ديب مصطفى، بمكـ. الأقصى، في عمّان، عام 1406هـ/ 1986م، في 2 ج. (الأصل رسالة ماجستير من جامعة أمّ القرى بمكة المكرّمة) وشرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت795هـ) ويأتي.

12 ـ البحر الزخّار، أو المسند الكبير المعلَّل: لأبي بكر البزّار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري (ت292هـ).

13 ـ العلل: لأبي إسحاق، إبراهيم بن أبي طالب بن نوح النيسابوري (ت295هـ) ذكره الذهبي في «**السير**» 13/ 547.

14 ـ علل الحديث، للساجي (ت307هـ): الحافظ أبي يحيىٰ، زكريا بن يحيىٰ الضبيّ البصري، محدّث البصرة. قال الذهبي في «**السير**» (له كتاب جليل في علل الحديث، يدلّ على تبحُّرِه في هذا الفن).

15 ـ علل الحديث، للخَلاّل (ت311هـ): أبي بكر، أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي. قال الكتاني في **الرسالة المستطرفة** ص 148: (وهو في عدّة مجلّدات).

16 ـ علل الحديث في كتاب صحيح مسلم، لأبي الفضل ابن عمّار الشهيد (ت317هـ): طبع بتحـ. علي حسن عبد الحميد، بدار الهجرة، في الرياض، عام 1412هـ/ 1992م، في 184 ص.

17 ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ): أبي محمد، عبد الرحمٰن ابن أبي حاتم. قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 148: (وهو في مجلّد ضخم مرتّب على الأبواب). طبع بالمكـ. السلفية، في القاهرة، عام 1343 ـ 1344هـ/ 1925 ـ 1926م، في 2 مج. وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وحقق قسماً منه عبد الله بن عبد المحسن أحمد التويجري، كرسالة جامعية من كلّية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض عام 1414هـ/ 1984م. قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 148: (وشرع الحافظ ابن عبد الهادي (ت744هـ) في «**شرحه**» فاحترمته المنيَّة بعد أن كتب مجلداً على يسير منه).

18 ـ علل الحديث، لأبي علي النيسابوري (ت349هـ): الحافظ، الحسين بن علي بن يزيد بن داود. ذكره الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 148.

19 ـ علل الحديث، لابن عدي (ت365هـ): المحدّث أبي أحمد، عبد الله ابن عديّ بن عبد الله الجُرجاني، ابن القطّان. مخطوط يوجد منه سبع نسخ في دار الكتب المصرية برقم 54 و 58 و93 و94 و95 و96 و99. وورد في فهرس دار الكتب أنه جزء مِن كتاب «**الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة**» وهو في الحقيقة كتاب مُسْتقِلٌ عنه (انظر: «**الفهرس الشامل**» ـ الحديث 2/ 1089).

20 ـ العلل: للحاكم الكبير، أبي أحمد، محمد بن محمد بن أحمد الكرابيسي النيسابوري (ت378هـ). وله: «**الأسماء والكنى**» ذكره الذهبي في «**السير**» 16/ 375.

21 ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (ت 385هـ): الحافظ أبي الحسن علي بن عمر البغدادي. قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 148: (وهو أجمع كتاب في العلل مُرتّب على المسانيد، في اثني عشر مجلَّداً، وليس من جمعه، بل الجامع له: تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني). طبع بتحـ. محفوظ

الرحمٰن زين الله، بدار طيبة في الرياض، عام 1405هـ/ 1985 م. وكتب الزميل عبد الله دمفو، : «**مرويات الإمام الزُهري المُعَلَّة في كتاب العلل للدارقطني**» كرسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد في الرياض.

22 ـ علل الحديث، للحاكم النيسابوري (ت405هـ): أبي عبد الله، محمد بن عبد الله صاحب «**المستدرك على الصحيحين**» ذكره الكتاني.

23 ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (ت597هـ): أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي. قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 148: (في ثلاث مجلّدات، عليه في كثير منها انتقاد). طبع بتحـ. إرشاد الحق الأثري، بإدارة العلوم الأثرية، في فيصل آباد بباكستان، عام 1399هـ/ 1979م، في 2 ج.

24 ـ شرح العلل الكبير للترمذي، لابن رجب الحنبلي (ت795هـ): زين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن رجب البغدادي. طبع بتحـ. صبحي جاسم السامِرّائي، بوزارة الأوقاف العراقية، في بغداد، عام 1396هـ/ 1976م، في 583 ص. وطبع بتحـ. نور الدين عتر، بدار الملاح، في دمشق، عام 1398هـ/ 1978م، في 2 مج. وطبع بتحقيق همام عبد الرحيم سعيد، بمكتبة المنار، في الزرقاء بالأردن عام 1407هـ/ 1987م (والأصل رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر عام 1396هـ/ 1976م) وكتب عليه دراسة بعنوان «**العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب**» طبعت بدار العدوي في عمّان، عام 1400هـ/ 1980م، في 319 ص.

25 ـ الزهر المَطلول في الخبر المعلول، لابن حجر العسقلاني (ت852هـ): الحافظ أبي الفضل، أحمد بن محمد بن علي بن حجر المصري الشافعي. ذكره الكتاني.

الفصل الثاني
تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات

مقدمة في تعدّد طرق الحديث الواحد

حينما كان رسولُ الله يحدث بالحديث الواحد، كان أصحابه الذين يسمعونه يتفاوتون ما بين الواحد أو العشرة، أو المائة إن كانوا معه في المسجد، أو الألف كمن حدّث عن غزواته ﷺ أو أكثر من مائة ألف؛ كما في حديث حجَّة الوداع.

واصطلح المحدّثون فيما بعد على أن حديث كل صحابي يُعْتَبَر حديثاً مستقلاً، ولو رواهُ عشرة مِن الصحابة باللفظ نفسه، ويُعْتَبَر حديث كل صحابي (شاهداً) لحديث التسعة الآخرين. (فالشاهد): هو حديث صحابي مشابه لحديث صحابي آخر.

ثم تفرّق الصحابة في الأمصار بعد وفاة النبي ﷺ، فهذا إلى البصرة، وهذا إلى الكوفة، أو بغداد، أو حمص، أو حماه، أو دمشق، أو القدس، أو الخليل، أو القاهرة، أو الأردن، أو صنعاء اليمن أو... وتصدّر كلٌّ منهم للتدريس ونَشْرِ الدين والعلم في حلقات العلم في المساجد، وغيرها، وسمع الحديثَ الواحدَ عن الصحابيِّ الواحد عَشَراتٌ أو مئاتٌ أو آلافٌ مِن التابعين، هذا في البلد الواحد، فكيف بالبلاد الأخرى؟.

ثم تفرّق التابعون في الأمصار، ورحلوا للأمصار لسماع الحديث وتصّدروا للتدريس والتحديث، وسمع منهم أتباع التابعين، وهكذا... مِن هنا كثرت طُرُق روايات الحديث الواحد، وشواهده ومتابعاته، واعتباراته في عصر الرواية خلال القرون الثلاثة الأولى.

و(المُتابع): هو اشتراك روايين أو أكثر برواية الحديث نفسه عن شيخ واحد.

وليس عجباً أن يقول الإمام أحمد: (أحفظ أَلْفَ أَلْفِ حديث)! لأن هذا بدون شك مع الشواهد والمتابعات والطُرُق الكثيرة للحديث الواحد. وقد أجمع العُلماء أن أحاديث الرسول ﷺ **الصحيحة** الصالحة للاحتجاج في جميع أبواب الدين تبلغ زهاء خمسة عشر ألف حديث، وما زاد على هذا العدد فهو طُرق وروايات لهذه الأصول.

ولو أردنا حسابياً أن نعرف الطرق الكثيرة للحديث الواحد، فقد تبلغ الألف، أو تزيد، ولمّا جاء عصر التدوين مع نهاية القرن الأول أخذ كل مُصَنِّف يُدوِّن في كتابه ما سمعه من الطرق عن مشايخه، وغلب عليهم أولاً طابع الجمع، دون تمييز للصحيح من الحسن أو الضعيف، إلى أن جاء الإمام البخاري (ت256هـ) وتبعه تلميذه الإمام مسلم (ت261هـ) فقاما بعملية الانتقاء والانتخاب، فاختارا أصح الأسانيد، وجمعا ما في كتابيهما الصحيحين، وحُفِظت سائر الطرق في مصنفات غيرهما وقد أجمعت الأُمَّةَ أنه ليس على وجه الأرض بعد كتاب الله تعالى أصح من صَحيحيْ البخاري ومسلم.

وسنضرب أمثلة تُبين طُرُقَ الحديث الواحد:

أخرج الإمام البخاري في «**صحيحه**»: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: أخبرنا شعبة قال: حدثنا عبّاس الجُرَيري هو ابن فَرّوخ، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة ﷺ قال: «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعُهُنّ حتّى أموت: صوم ثلاثة أيّام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونومٍ على وتر»[1].

وأخرج الإمام مسلم في «**صحيحه**»: حدثني هارون بن عبد الله ومحمّد بن رافع قالا: حدثنا ابن أبي فُدَيك، عن الضحّاك بن عثمان، عن إبراهيم بن عبد الله بن حُنين، عن أبي مرّة مولى أمّ هانىء، عن أبي الدرداء قال: «أوصاني حبيبي بثلاث لن أدعهنّ ما عشت: بصيام ثلاثة أيّام من كلّ شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتّى أوتر»[2].

---

(1) البخاري، «**الصحيح**»: أبواب التطوّع، باب: صلاة الضحى في الحضر، ح(204)، (2/ 132).

(2) مسلم، «**الصحيح**»: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى، ح(86/ 722)، (1/ 499).

فهذا حديثان متشابهان، الأوّل من رواية أبي هريرة، والثاني من رواية أبي الدرداء، وكلّ حديث منهما (شاهدٌ) للحديث الآخر.

وجاء في كتاب «**الأمّ**» للشافعيّ قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسعةٌ وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتّى تروه، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين**»[1].

وجاء في **صحيح البخاري**: حدثنا عبد الله بن مَسْلَمة قال: حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسعٌ وعشرون ليلةً فلا تصوموا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين**»[2].

فهذا حديث واحد عن ابن عمر رضي الله عنهما، اشترك الشافعيّ وعبد الله ابن مسلمة في روايته عن شيخ واحد هو الإمام مالك. فهو مثال يصلح لتوضيح (المتابعة)، حيث تابع عبدُ الله بن مسلمة الشافعيّ في رواية الحديث عن مالك. وتابع الشافعيُّ عبد الله بن مسلمة في روايته عن مالك أيضاً.

أقسام الحديث وأنواعه:

وقد قسم المحدّثون الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسة: صحيح وحسن، وضعيف، واشترطوا للصحيح شروطاً، فإن قصرت فالحسن، فإن قصرت فالضعيف، وتندرج تحت هذه الأقسام الثلاثة أنواع كثيرة.

فقد سَمَّى المحدثون الحديث تسميات مختلفة بِحَسَب تعدّد رواياته، كالغريب، والفَرْد المطلق، والعزيز، والمشهور، والمتواتر، وسنعرّف بها واحداً واحداً، مع ذكر الأمثلة لها.

فالغريب: هو الحديث الذي تفرّد به راويه. فإذا كان تفرّده من كلّ الوجوه

---

(1) الشافعي: «**الأمّ**»: كتاب الصيام الصغير، (2/ 103).

(2) البخاري، «**الصحيح**»: كتاب الصوم، باب: قول النبيّ ﷺ: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا**»، ح(17)، (3/ 63).

فهو الغريب سنداً ومتناً، بمعنى أنّه ليس للحديث إلاّ سندٌ واحدٌ ومتنٌ واحد. مثال ذلك ما أخرجه البخاريّ[1] عن شيخه قتيبة بن سعيد. ومسلم[2] عن أربعةٍ من شيوخه كلّهم قالوا: حدّثنا محمّد بن فُضَيل عن عُمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمٰن، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

فهذا حديث غريب سنداً ومتناً، وهو أيضاً فردٌ مطلق، لتفرّد راويه به من كلّ الوجوه.

وهناك أقسامٌ أخرى للغريب منها «**الغريب إسناداً لا متناً**»، وهو الذي اشتهر من عدّة طرق عن بعض الصحابة، وانفرد به راوٍ عن صحابيّ لم يشتهر عنه الحديث.

مثال ذلك الحديث الذي في «**الصحيحين**»: «**المؤمن يشرب في مِعىً واحد، والكافر يشرب في سبعة أمعاء**»، هو فيهما من حديث أبي هريرة، وابن عمر وعن كلّ صحابيّ منهما من عدّة طرق. ثمّ هو في «**صحيح مسلم**» من حديث أبي موسى الأشعريّ من طريق واحد. تفرّد به أبو كريب محمّد بن العلاء شيخ مسلم.

وأمّا الحديث العزيز: فهو الذي لا يقلّ رواته في كلّ طبقة من طبقاته عن راويين.

مثال ذلك حديث: «**لا يؤمن أحدكم حتّى أكون أحبّ إليه من والده وولده والناس أجمعين**»، الذي أخرجه الشيخان من حديث أنس، وانفرد البخاري منهما فأخرجه من حديث أبي هريرة.

وأمّا **المشهور** فهو الحديث الذي له طرق محصورة، بأكثر من اثنين، ولم

---

(1) **الصحيح**: كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا قال: والله لا أتكلّم اليوم فصلّى أو قرأ أو سبّح، ح(56)، (8/ 249).

(2) «**الصحيح**»: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ح(31/ 2694)، (4/ 2072).

يبلغ تعدّد طرقه مبلغ التواتر، ومثاله حديث: «**المؤمن يشرب في مِعىً واحد**» السابق، لأنّ طرقه محصورة بأكثر من اثنين، فإذا بلغت طرقه عدداً لا يحتمل اتفاقَهم على الكذب فهو المتواتر.

وبهذا يتبيّن أنّ على الذي يتصدّى للحكم على الحديث أن يكون ملمًّا بمصطلح الحديث، ومناهج تصنيف كتب التراجم، أي أن دراسة المصطلح ينبغي أن تسبق دراسة الأسانيد.

تقوية الحديث بالبحث عن الطرق

ذكرنا فيما سبق أن الحديث الواحد قد يكون له طرق كثيرة تبلغ الألف أحياناً، وقد يصادِفُ الباحثُ حديثاً موجوداً في كتابٍ لم يشترط صاحِبُه الصحَّة فيما يذكره في كتابه، وبعد دراسة سنده يتبين له ضعف الحديث من هذه الطريق، فلا يتعجّل ويحكم بضعف الحديث، بل عليه البحث عن الطرق الأخرى التسعمائة والتسعة والتسعين التي يُروَى بها!!!.

وتحتاج هذه الخطوة إلى معرفة عدد من علوم الحديث هي: الشاهد، والمتابع، والغريب، والفرد، والعزيز، والمشهور، والمتواتر، التي تقدّم ذكرها، إضافة إلى علم تخريج الحديث[1].

وتُعْرَفُ عمليّة البحث عن العاضد بما يسمّى (الاعتبار). ويمكن ـ بعبارة أخرى ـ أن نعرّف الاعتبار بأنه البحث عن وجود شواهد ومتابعات للحديث أو عدم وجودها.

ومعلومٌ في مصطلح الحديث أنّه كلّما زادت طرق الحديث كلّما زادت قوّته وارتفعت درجته. فالضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره، والحسن يرتقي إلى الصحيح لغيره. لكن ما كلّ ضعفٍ ينجبر. فالضعف الذي ينجبر هو الذي لم يشتدّ، أمّا الضعف الشديد فلا ينجبر.

(1) راجع كتابنا «**علم تخريج الحديث**»، بيروت، دار المعرفة، 1429هـ/ 2008م.

وبالتالي فَمَنْ قِيلَ فيه: ضَعيفٌ جداً، أو متروك، أو من هو بهذه المنزلة أو دونها، يظلّ حديثه ضعيفاً جداً، ولا يرتقي إلى درجة أعلى.

وممّا ينجبر ضعفه من الأحاديث ما كان فيه انقطاعٌ، سواء كان الانقطاع إرسالاً أو إعضالاً أو عنعنة مدلّس ممّن لا تحمل عنعته على الاتّصال أو غير ذلك من أنواع الانقطاع.

وينجبر أيضاً ما كان ضعفه بسبب جهالة راوٍ، أو إبهامه، أو خفّة ضبطه لسوء حفظه، أو اختلاطه، أو غير ذلك.

فالذي يتقوّى حديثه هو مَن كان حديثه يُكَتب للاعتبار. أو مَن كان أحسن حالاً منه، وأما من كان دون ذلك فلا يرتفع حديثه عن الضعف.

مؤلّفات مختصّة بدراسة الأسانيد:

1 ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للدكتور محمود الطحّان. نشر في بيروت، بدار القرآن الكريم، 1398هـ، 1978 م.

2 ـ منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ويليه دراسة في تخريج الأحاديث، للدكتور وليد بن حسن العاني المتوفّى سنة 1416هـ، 1996م. نشر في الأردن، بدار النفائس 1418هـ، 1997م.

3 ـ دراسة الأسانيد، للدكتور عبد العزيز العثيم، وصاحبه عطا الله بن عبد الغفّار بن فيض. نشر في الرياض، بمكتبة أضواء السلف، 1419هـ، 1999م.

4 ـ المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف، بقلم عادل مرشد. نشر في عمّان، بدار البشير، 1412هـ، 1991م.

5 ـ دراسة أسانيد الحديث الشريف، للدكتور علي نايف بِقاعي. نشر في بيروت، بدار البشائر الإسلامية، 1422هـ. 2001م. في 174 ص.

6 ـ علم الجرح والتعديل وأهميته في دراسة الأسانيد والحكم على الحديث. للدكتور يوسف المرعشلي، وهو الكتاب الذي بين يديك.

الفصل الثالث
الحكم على الحديث

تعريفه:

«الحكم على الحديث» هو بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف، أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً.

والمقصود بـ «الحكم على الحديث» أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسناد صحيح» أو «هذا إسناد ضعيف» أو «هذا إسناد موضوع» وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة.

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث. أما الحكم على متن الحديث، فإنه يحتاج ـ زيادة على ما تقدم ـ إلى أمور أخرى مهمة، مثل النظر في ذلك المتن هل فيه شذوذ أو علة قادحة، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً «هذا حديث صحيح» أو «هذا حديث ضعيف» أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة، وجمع طرق الحديث الواحد جميعها، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون.

وكما سبق وذكرنا في الفصل الأول عند دراسة الأسانيد أن هناك أحاديث سبق الحكم عليها من الأئمة أصحاب المصادر الذين دوّنوا الحديث في الكتب، أو مِن أصحاب المراجع الذين جاءوا بعد القرن الخامس إلى أيامنا هذه، وأن الباحث عن الحكم على الحديث عليه أولاً أن يبحث عن أحكام الأئمة أصحاب المصادر، فإن لم يجده بحث في أقوال أصحاب المراجع، فإن لم يجده قام بدراسة السند، وحكم عليه، لذلك قسمنا الكلام في هذه الفصل ضمن ثلاثة مباحث:

obeikandl.com

المبحث الأول
أحكام المؤلفين أصحاب المصادر

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونُقّادَه قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والإطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة، لذا فقد كُفِينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون، فلا حاجة إذن لإعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئاً.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها ـ ومتونها أيضاً ـ ما يلي:

1 ـ الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما:

«أي صحيحي البخاري ومسلم».

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحية بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

فوجود الحديث في أحد «**الصحيحين**» يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده، لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا تغترّ بما يثيره بعض الناس ـ باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات ـ في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في «**الصحيحين**» أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل ـ أي عقلهم ـ

أو لتعاليم الطب[1]. أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تُمَكّنهم من أن يتعقّبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطاءهم. ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر:

وإني وإن كنتُ الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام. وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه، فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة، والكتب ذات العناوين الخادعة. التي ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قِبَلِهِ العذاب، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب، فويل لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

فتارة يسمون كتبهم باسم «أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث»[2] وأخرى يسمونها **«الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»**[3]. وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله لعافية وحسن العاقبة.

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في **«الصحيحين»**

---

(1) كرد حديث غمس الذباب قبل نزعه وإلقائه، إذا سقط في الشراب، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب، أو أن النبي قاله بصفته البشرية، لا على أنه من الوحي! . . . وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلت من أحكامها.

(2) كتاب سود صفحاته شخص يسمى: «محمود أبو رية» وطبعه بمصر الطبعة الأولى (1377هـ/ 1957م)، وقد رد عليه علماء كثيرون، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه: **«ظلمات أبي رية»** والشيخ عبد الرحمٰن المعلمي في كتاب سماه: **«الأنوار الكاشفة»**.

(3) كتاب اقترفت تسطير مفترياته يدا مَنْ سَمَّى نفسه: «السيد صالح أبو بكر»، وطبع في مصر سنة (1974م) وزعم فيه أن في **«صحيح البخاري»** (120) حديثاً مكذوباً من الإسرائيليات، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. وأتى بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين، ولو كان للسنة النبوية من يحميها، لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث.

كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث:

أ ـ قال النووي (ت: 676هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «**شرحه على صحيح مسلم**»: «وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى نظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح»[1].

ب ـ قال ابن الصلاح (ت643هـ) في كتابه «**علوم الحديث**»: «وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق»[2].

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في «**الصحيحين**» صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب، ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الحافظ ابن كثير (ت774هـ) في «**اختصار علوم الحديث**»: ـ بعد أن نقل

---

(1) مقدمة «**شرح صحيح مسلم**» (1/20).

(2) علوم الحديث ص: (35). وأما قوله بعد ذلك: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن». فلا يتوهمن أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في «**الصحيحين**» أحاديث يسيرة ضعيفة، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ. فاستثنيت من كونها مقطوعاً بصحتها، لا من كونها صحيحة، وذلك لأنه لم يقع الإجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في «**فتح المغيث**» عن أبي إسحاق الإسفرائيني أنه قال: «أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها» انظر: «**فتح المغيث**» للسخاوي (1/47). إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في «**الصحيحين**». والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في «**الصحيحين**» إنما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين.

عن ابن الصلاح قوله المذكور ـ (قلتُ: وأنا مع ابن الصلاح فيما عَوَّلَ عليه، وأرشد إليه، والله أعلم. (حاشية) نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الإسفرائيني، وابن فُورَك، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة» وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة[1].

2 ـ الأحاديث التي في كتاب التُزمَتْ صحتُه:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:

أ ـ الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.

قال ابن الصلاح: «وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيره، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح، في كثير من أحاديث الصحيحين»[2]

ب ـ صحيح ابن خزيمة:

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة؛ لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.

---

(1) الباعث الحثيث ص: (17).

(2) «علوم الحديث» ص: (17). أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة... من تتمة إلخ.

قال ابن الصلاح: «ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة»[1].

وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة على مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تَحَرِّيه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك»[2].

ج ـ صحيح ابن حبان:

وهو المسمى بـ«التقاسيم والأنواع».

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة، فابن حبان، لكنه متساهل في التصحيح، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً كما قال الخازمي، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق[3].

د ـ صحيح ابن السَّكن[4]:

ويسمى بـ «**الصحيح المنتقى**» وبـ «**السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ**» وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمَّنه ما صح عنده من السنن المأثورة[5].

هـ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم:

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في «**الصحيحين**»، وجمع ذلك في كتاب سماه

---

(1) «**علوم الحديث**» ص: (17) أي يكفي في تصحيح الحديث كونه... الخ كما يدل عليه السياق.
(2) «**تدريب الراوي**» (1/ 109).
(3) انظر: «**تدريب الراوي**» (1/ 108).
(4) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر (353هـ).
(5) انظر: «**الرسالة المستطرفة**» ص: (25).

«**المستدرك**» أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به»[1] وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يُبَيِّض أكثره، فلم يَتَيسَّر له تنقيحه.

قال بدر الدين بن جماعة: «إنه يُتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب»[2].

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقرَّ الحاكم على تصحيح بعضها، ولم يقرّه على البعض الآخر، فحكم عليها بالحسنّ أو الضعف والنكارة، بل وحكم على بعضها بالوضع.

لكن بقي من أحاديث المستدرك أحاديث سكت عنها الذهبي، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها.

3 ـ الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، ولا يكفي مجرد وجودها فيها، لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فيها.

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في

---

(1) «**علوم الحديث**» ص: (18).
(2) انظر: «**التقييد والإيضاح**» ص: (3).

«**سؤالات أحمد بن حنبل**»، «**وسؤالات ابن معين**» وغيرهما، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث[1].

4 ـ الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبيَّنوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها، والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع.

فحاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها.

المبحث الثاني
أحكام المتأخرين وكتبهم

استمر التأليف بعد القرن الخامس الهجري في الحديث النبوي الشريف، ولم تتوقّف جهود الباحثين والعلماء فيه، لكنها توجّهت لخدمة (المصادر) السابقة التي دَوّنت الحديث مُسْنَداً في الكتب.

وتنوّعت خدمتهم للمصادر ما بين شرح، ودراسة واستفادة من أحكامها الفقهية، ومِن جملة خدمتهم لها دراسة أسانيدها والحكم عليها، فأفردوا الكتب لرجال الحديث، وبيان مراتبهم في الجرح والتعديل، كما أفردوا الكتب لتخريج أحاديث كَثُرَ استدلال الفقهاء بها في تصانيفهم الفقهية ونحوها، والكتب الجامعة للأحاديث، أو الشروح. أو الزوائد، أو الأطراف، وذكروا فيها أحكامهم على أحاديث السابقين.

---

(1) انظر: «**التقييد والإيضاح**» ص: (38).

وسنذكر الأئمة أصحاب (المراجع) الذين حكموا على الأحاديث في تآليفهم، حسب تسلسل وفياتهم في الزمن، مع ذكر أهم كتبهم، ثم نذكر أهم كتب تخريج الحديث.

1 ــ الأئمة أصحاب الحكم على الحديث

1 ـ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمٰن بن عثمان، أبو عمرو الشهرزوري الكردي الشافعي (ت643هـ) له: «**علوم الحديث**» و «**الفتاوى**» و «**أدب المفتي**» و «**شرح مشكل الوسيط للغزالي**».

2 ـ المُنْذِرِي، زكي الدين أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله الشامي الأصل، المصري الشافعي (ت656هـ) له: «**الترغيب والترهيب**» وله فيه حكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، و «**مختصر سنن أبي داود**» و «**الأربعون في اصطناع المعروف**»، و«**كفاية المتعبِّد وتحفة المتزهِّد**» و «**التكملة لوفيات النَقَلة**».

3 ـ النووي، محيي الدين أبو زكريا، يحيىٰ بن شَرف بن مَرّي الدمشقي لشافعي (ت676هـ) له: «**الأربعون النووية**» و «**شرح صحيح مسلم**»، و «**التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**» في مصطلح الحديث، و «**الأذكار**» و«**رياض الصالحين**» و«**المجموع شرح المهذب**» و«**منهاج الطالبين**» في الفروع.

4 ـ المِزّي، جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف لحلبي الدمشقي (ت742هـ)، وله: «**تحفة الأشراف**» و«**تهذيب الكمال**» و «**معجم شيوخه**» و«**الضعفاء والمتروكين**».

5 ـ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي لشافعي (ت748هـ) له: «**ميزان الاعتدال**» و«**تذكرة الحفَّاظ**» و«**الكبائر**» و «**مختصر سنن البيهقي**» و«**تلخيص المستدرك للحاكم**» و«**سير أعلام النبلاء**»...

6 ـ الزَّيْلَعِي، جمال الدين أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي (ت762هـ) له: «**نَصْب الراية بتخريج أحاديث الهداية**» و«**تخريج أحاديث الكشّاف**»...

7 ـ ابن المُلَقِّن، السراج أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد المصري

الشافعي (ت804هـ) له: «**مختصر مسند الإمام أحمد**»، و«**شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي**» و«**التذكرة في علوم الحديث**» و«**التوضيح بشرح الجامع الصحيح**» و«**تحفة المحتاج إلى أدلّة المنهاج للنووي**» في الفروع، و«**خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي**» و«**الإعلام في شرح عمدة الأحكام**»...

8 ـ العِرَاقي، زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن الكردي المصري (ت806هـ) له: «**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**». و«**تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**» و«**فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث**» و«**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**» في المصطلح، و«**تخريج أحاديث منهاج الطالبين**»، و«**شرح الجامع للترمذي**»، و«**الباعث على الخلاص من أحاديث القُصّاص**».

9 ـ الهَيْثَمِي، نور الدين أبو بكر، علي بن أبي بكر بن سليمان المصري الشافعي (ت807هـ) وله: «**غاية المقصد في زوائد أحمد**» و«**كشف الأستار عن زوائد البزّار**» و«**المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلَى المَوْصِلِي**» و«**البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**» للطبراني، و «**مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير**» للطبراني، و«**مجمع الزوائد**» جمع فيه زوائد الستة كتب المتقدمة، وحكم على أحاديثها، وله: «**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان**» و«**بُغْيَة الباحث عن زوائد مسند الحارث**» و«**زوائد حلية الأولياء لأبي نُعَيم**» و«**زوائد فوائد تمّام**».

10 ـ البوصيري، الشهاب أبو العباس، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني المصري (ت840هـ) وله: «**مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**» و«**فوائد المنتقي لزوائد البيهقي**» و«**إتحاف السادة الخِيَرَة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**»...

11 ـ ابن حجر العَسْقَلاَني، الشهاب أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (ت852هـ) وله: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**» و«**نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار**» للنووي، و«**الإصابة في تمييز الصحابة**» و«**لسان الميزان**» و«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**» و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**» و«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» و«**تهذيب**

التهذيب»... و«**مختصر كشف الأستار في زوائد مسند البزار على مسند أحمد والكتب الستة**» للهيثمي، و«**زوائد مسند الفِرْدَوْس للديلمي**».

12 ـ ابن قُطْلُوبُغا، زين الدين، القاسم بن قطلوبُغا المصري الحنفي (ت879هـ) وله: «**زوائد سنن الدارقطني**».

13 ـ السيوطي، الجلال أبو الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر الخضيري المصري الشافعي (ت911هـ) وله: «**الجامع الصغير**» جمع فيه أحاديث ستين كتاباً، وحكم على أحاديثها، لكن تعقّبه تلميذه المناوي في «**فيض القدير شرح الجامع الصغير**» على بعض أحكامه وخالفه فيها.

2 ـ كُتبُ تخريج الحديث[1]

منذ القرن الخامس، قام علماء الحديث بخدمة بعض كتب المصنفين الهامّة، في الفقه أصوله وغيره من العلوم التي تحتوي على أحاديث غير مُسْنَدَة، وغير مَعْزُوَّة إلى مخارجها، ولا يُعْرَف حُكمها من الصحّة، جَرْياً على سُنَّة العلماء في التأليف بردّ القارىء إلى المصادر المختصّة في كل علم، فخرّجوا أحاديثها وذلك ببيان أمرين:

الأول: مصادرها من كتب الحديث المعتبرة التي وضعت خلال القرون الخمسة الأولى كالكتب الستة وأمثالها.

الثاني: الحكم عليها ببيان صحتها أو ضعفها.

يقول الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 185: (ومنها كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنّفين، من أهل العقائد، ومن المفسّرين، والمحدّثين، والأصوليين، والفقهاء، والصوفية، واللغويين) ومن أشهر هذه الكتب:

---

(1) انظر: «**الرسالة المستطرفة**» **للكتاني، ص: (185)**، و«**حصول التفريج بأصول التجريح**»، لأحمد الغماري، و«**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**»، لمحمود الطحّان، و«**التأصيل لأصول التخريج**»، لبكر بن عبد الله أبو زيد، و«**علم تجريح الحديث وبيان أهم مصادر السنة المشرفة**»، ليوسف المرعشلي.

1 ـ نَصب الراية لأحاديث «الهداية» للزيلعي (ت762هـ): جمال الدين أبي محمد، عبد الله بن يوسف، وهو منسوب إلى «زَيْلع» موضع محطّ السُفُن على ساحل بحر الحبشة ـ الصومال. قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 188: (خرّج به أحاديث «**الهداية في الفقه الحنفي**» لعلي بن أبي بكر المرغيناني، وهو تخريج نافع جداً، استمدّ منه مَنْ جاء بعده مِنْ شُرَّاح الهداية، بل استمدَّ منه كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تَبَحُّرِه في فنّ الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال). طُبع بتصحيح أعضاء المجلس العلمي بدابهيل في الهند، عام 1357هـ/ 1948 م، في 4مج، ومعه: «**بُغيَة الألمعي في تخريج الزيلعي**». وأُعيد طبعه مصوّراً في المكتب الإسلامي، في بيروت عام 1393هـ/ 1973م، وبدار الحديث في بيروت، عام 1402هـ/ 1982م.

2 ـ تخريج أحاديث «الكشاف للزمخشري» للزيلعي أيضاً: قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 185: (خَرَّجَ الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها، وتسمية مخارجها، على نمطِ ماله في تخريج أحاديث «**الهداية**»، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرّض غالباً للآثار الموقوفة). حقق منه قسماً رجب أبو الحمد علي، كرسالة جامعية من الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنوّرة عام 1401هـ/ 1981م. وطُبع بتحقيق سلطان بن فهد الطبيشي، بدار ابن خزيمة، في الرياض عام 1414هـ/ 1984م، في 4ج.

3 ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث «مختصر ابن الحاجب، لابن كثير (ت774هـ): عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي، خرَّج فيه أحاديث مختصر ابن الحاجب (ت646هـ) في «**أصول الفقه**» المالكي الذي استخرجه، من ستين كتاباً. طُبع بتحقيق عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، بدار حِراء، في مكة المكرّمة، عام 1406هـ/ 1986م، في 572 ص (الأصل رسالة ماجستير من جامعة أم القرى عام 1402هـ/ 1982م). وحققه عبد الله بن عبد الرحمٰن المحيسن، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض عام 1406هـ/ 1986م.

4 ـ المعتبر في تخريج أحاديث «المنهاج» و «المختصر»، للزركشي (ت794هـ): البدر، محمد بن بهادر المصري. خرّج فيه أحاديث: «**منهاج الوصول إلى علم الأصول**» للبيضاوي، عبد الله بن عمر (ت685هـ) و «**مختصر منتهى السؤل والأمل**» لابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت646هـ). طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بدار الأرقم، في الكويت، عام 1404هـ/ 1984م، في 375 ص، وحقّقه عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة، عام 1404هـ/ 1984م، وله «**تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي**».

5 ـ تخريج أحاديث كتاب «أربعون حديثاً في اصطناع المعروف للمنذري» للصدر محمد بن إبراهيم المُناوي (ت803هـ): طُبع بتحقيق سمير طه المجذوب، بعالم الكتب في بيروت، عام 1406هـ/ 1986م، في 112 ص.

6 ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير للرافعي» لابن المُلَقِّن، عمر بن علي (ت804هـ): طُبع بتحقيق جمال محمد السيّد، وأحمد شريف الدين، بدار العاصمة، الرياض، عام 1414هـ/ 1994م (الأصل رسائل ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة لمجموعة من الطلاب). قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 189: (في سبع مجلدات، ثم لخّصه في أربع مجلدات وسماه: «**خلاصة البدر المنير**» ثم انتقاه في جزء وسمّاه: «**منتقى خلاصة البدر المنير**»).

7 ـ خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير للرافعي» لابن المُلقِّن أيضاً: طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بمكتبة الرشد، في الرياض، عام 1406هـ/ 1986م، في 2ج.

8 ـ تحفة المحتاج إلى أدلّة «المنهاج، للنووي» لابن الملقن أيضاً. طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. وطُبع بتحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، بدار حراء في مكة المكرّمة عام 1406هـ/ 1986م، في 2 مج.

9 ـ تخريج أحاديث «المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي»، للتاج السبكي

(ت771هـ) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، ذكره الكتّاني في **«الرسالة المستطرفة»** ص 187.

10 ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «منهاج البيضاوي» للعراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ). يعني به: **«منهاج الوصول إلى علم الأصول»** لعبد الله بن عمر البيضاوي (ت685هـ). طُبع بتحقيق صبحي البدري السامرائي، بدار الكتب السلفية، في القاهرة، عام 1397هـ/ 1977م، في 37 ص. وطُبع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، بدار البشائر الإسلامية، في بيروت، عام 1409هـ/ 1989 م، في 131 ص.

11 ـ المُغْني عن حمل الأسفار بتخريج ما في «الإحياء» من الأخبار، للعراقي أيضاً. قال السخاوي في **«الضوء اللامع»** 4/ 173: (للعراقي ثلاثة كتب في تخريج أحاديث **«الإحياء»** كبير ووسط وصغير) وأما الكبير فذكره الحافظ ابن حجر في **«المعجم المفهرس»** 175/ ب واسمه: **«إخبار الأحياء بأخبار الإحياء»** في أربع مجلدات، قال التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص 229: (فرغ من تسويده سنة 751هـ، قرأ عليه شيئاً منه الحافظ عماد الدين ابن كثير، وقد بيّض منه نحواً من 45 كرّاساً، وصل فيها إلى أواخر الحج... ثم اختصره في مجلّد ضخم سماه: **«المُغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»**، فاشتهر، وكُتب منه نسخ عديدة، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان، فسبب ذلك تباطأ الشيخ عن إكمال تبييض الأصل، وشرع قبل ذلك في مصنف متوسّط بين المطوّل والمختصر، فذكر فيه أشهر أحاديث الباب سماه: **«الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين»** كتب منه شيئاً يسيراً، وحدث ببعضه، قرأه عليه شيخنا نور الدين الهيثمي). طُبع قديماً بهامش **«الإحياء»** بدار الكتب العربية في القاهرة عام 1332هـ/ 1913م، في 4 ج. وطُبع في المطبعة المصرية العثمانية، في القاهرة، عام 1352هـ/ 1933م، في 4 ج. وطُبع مستقلاً بتحقيق أشرف عبد المقصود، بدار طبرية، في الرياض، عام 1416هـ/ 1996م، في 2 ج + فهرس.

12 ـ الكافي الشاف في تخريج أحاديث «الكشاف للزمخشري»، لابن حجر العسقلاني (ت852هـ): الحافظ شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد

المصري الشافعي. قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 186: (لخّصه من تخريج الزيلعي ـ المتقدّم ـ وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة، فإنه ترك تخريجها إمّا عَمْداً وإمّا سَهْواً). طُبع بالمكتبة التجارية الكبرى، في القاهرة، عام 1354هـ/ 1935م، في آخر الجزء الرابع من «**الكشاف**».

13 ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث «الأذكار للنووي» لابن حجر أيضاً:
قال الكتّاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 187: (ولم يُتِمّ تخريجه فكمله تلميذه السخاوي). طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بمطبعة الإرشاد، في بغداد، عام 1406 ـ/1986م، في 1 ج. وحققه عبد الله بن صالح الدوسري، وعبد الله بن علي الجعثين، كرسائل ماجستير، من جامعة الإمام محمد في الرياض عام 1407هـ.

14 ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث «الرافعي الكبير» لابن حجر أيضاً:
خرّجَ فيه أحاديث «**الشرح الكبير**» لعبد الكريم بن محمد الرافعي (ت623هـ) على «**الوجيز**» للغزالي اختصره من تخريج العزّ ابن جماعة (ت767هـ) ومن تخريج البدر الزركشي (ت794هـ) ومن «**البدر المنير**» لابن المُلَقِّن (ت804هـ). طُبع على الحجر في الهند عام 1303هـ/1885م، في 416 ص، وطُبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني بدار الطباعة الفنية الحديثة، في القاهرة عام 1384هـ/1964م، في 4 ج، 2 مج. وطُبع بتحقيق شعبان محمد إسماعيل، بمكتبة الكليات الأزهرية، في القاهرة، عام 1399هـ/ 1979م، 4 ج، 2 مج.

15 ـ الدراية في تخريج أحاديث «الهداية»، لابن حجر أيضاً: خرَّج فيه أحاديث كتاب «**الهداية في فروع الحنفية**» للمرغيناني، علي بن أبي بكر (ت593هـ). اختصره من «**نَصب الراية**» للزيلعي (ت762هـ). طُبع في دلهي بالهند عام 1299هـ/ 1881م. وفي لكناو بالهند عام 1301هـ/1883م، وطُبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني، بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة عام 1384هـ/1964م، 3 ج في 1 مج. وتصوّر هذه الطبعة دار المعرفة في بيروت.

16 ـ موافقة الخُبْرِ الخَبَر في تخريج أحاديث وآثار «المختصر» لابن حجر

أيضاً: خرّج فيه أحاديث «**منتهى الوصول والأمل في عِلْمَيْ الأصول والجدل**» المعروف بـ «**مختصر ابن الحاجب**» ويقال له أيضاً: «**مختصر منتهى السؤل والأمل**...» لابن حاجب، عثمان بن عمر (ت646هـ)، حققه عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، كرسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة عام 1403هـ/ 1983م. وطُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي جاسم السامرّائي، بمكتبة الرشد، في الرياض، عام 1412هـ/ 1992م، في 2 مج.

17 ـ تخريج أحاديث «العادلين، لأبي نُعَيم الإصبهاني» للسخاوي (ت902هـ) طُبع بتحقيق مشهور حسن محمود سلمان، بدار البشائر الإسلامية، في بيروت ودار عمّار، في عمّان بالأردن، عام 1408هـ/ 1988م، في 112 ص.

18 ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث «الشفا في تعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض» للسيوطي (ت911هـ): الجلال أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر المصري الشافعي. طُبع على الحجر في القاهرة عام 1275هـ/ 1707م، في 2 ج، 1 مج. وطُبع بتحقيق سمير القاضي بمؤسسة الكتب الثقافية، ودار الجنان، في بيروت، عام 1408هـ 1988م، في 255 ص.

19 ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد النسفية، لمسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)»، للسيوطي أيضاً: طُبع بتحقيق صبحي السامرائي. بدار الرشد، في الرياض، عام 1404هـ/ 1984م، في 67 ص. وطُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بدار الأقصى في الكويت، عام 1406هـ/ 1986م ومعه: «**تخريج أحاديث شرح (المواقف للجرجاني) للسيوطي**».

20 ـ تخريج أحاديث (شرح «المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي (ت756 للشريف الجرجاني (ت816هـ) هـ)، للسيوطي أيضاً: طُبع بتحقيق يوسف المرعشلي، بدار المعرفة في بيروت عام 1406هـ/ 1986م، في 184 ص. وطُبع بتحقيق صبحي السامرائي، بعالم الكتب في بيروت، عام 1406هـ/ 1986م، في 63 ص.

المبحث الثالث
الحكم بعد دراسة السند

دراسة السند مدخلٌ للحكم على الحديث ليست حكماً كاملاً:

إنّ دراسة سند الحديث الذي لم يحكم عليه الأئمة السابقون بمعرفة أحوال رجاله وما بينهم من اتّصالٍ أو انقطاع أمرٌ ضروريٌ للحكم على الحديث صحّة أو ضعفاً. ولا يُستغنى في الحكم على الحديث عن دراسة أسانيده إلاّ إذا كان متواتراً. ولمّا كان وجود المتواتر أقلّ بكثير من غير المتواتر كانت دراسة الأسانيد مطلوبة للباحث.

لكن لا يلزم من تصحيح السند تصحيح الحديث، ولا من ضعف السند ضعف الحديث؛ لأنّ السند قد يصحّ ويكون المتن شاذاً، أو مُعَلاً، فلا يصحّ الحديث، كما قد يُضَعَّف السند، ولكن يتقوّى الحديث بكثرة طرقه، فيكون حسناً أو صحيحاً.

ولمّا كان لا يلزم من تصحيح السند تصحيح الحديث، كان الحكم على السند غيرَ كافٍ في الحكم على الحديث. ولكنّه خطوةٌ ضرورية لا بدّ من القيام بها في الأحاديث غير المتواترة، وهي الأكثر من مجموع أحاديث رسول الله ﷺ.

فإن قيل: تصحيح القدامى ثبت ولن نغيّره في الأحاديث التي حكموا عليها، ولن نستطيع الحكم على أحاديث لم يحكموا عليها، فما الفائدة من دراسة هذا العلم إذن؟

يجاب بأنّ الفائدة هي التنبيه إلى كيفيّة وصولهم إلى أحكامهم عليها، وبيان أسباب اختلافهم في أحكامهم أحياناً. وهذا يفيد في محاولة الاجتهاد في التصحيح إذا احتيج إليه، عند عدم وجود حكم للمتقدمين على بعض الأحاديث، وهي

قليلة. وربّما أفاد ذلك ترجيح أحكام بعضهم على بعض عند اختلافهم في الحكم. وإلاّ فما فائدة دراسة أصول الفقه، وطرق التعارض والترجيح؟ وما فائدة دراسة الفقه المقارن وأسباب اختلاف الفقهاء أيضاً؟ فما يقال في الفقه يقال في الحديث.

اشتراط الأهلية فيمَن يحكم على الحديث:

وهذا يقودنا إلى الأهلية الواجب توافرها في المجتهد في دراسة سند الحديث، كما في المجتهد في الفقه، إذْ إنَّ العلماء تشدّدوا كثيراً في هذا الأمر، ولم يفتحوا باب الاجتهاد في تصحيح الحديث على مِصْراعَيْه لكل مُتَعَرِّضٍ له، وأوجبوا له شروطاً كثيرة، حتى لا يخوض في هذا الأمر كلُّ أحد، فهذا الأمر دين، وكما بَدَأْنا في أولى هذا الكتاب، بِذِكْرِ الأَثَر عن الإمام مالك رحمه الله (ت179هـ): «إن هذا الأمر دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» نختم به كتابنا.

فالإمام ابن الصلاح (ت643هـ) وهو مَن هو ـ أغلق باب تصحيح الحديث **أمام أهل عصره**، لأنه رأى عدم توافر الأهلية الكافية عندهم!! وخاصة معرفة العلل الخَفِيّة، والشذوذ، والنكارة، وعدم معرفة الطرق الكثيرة للحديث الواحد التي يتبيّن منها كل ذلك، ولعدم وجود الحُفَّاظ الذين يحفظون الأحاديث بجميع طرقها.

وإذا كان ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ قد قال هذا الكلام في القرن السابع الهجري، والعلماء بهذا الشأن مُتَوافِرون، والعهد قريب إلى النبي ﷺ وأصحابه، وإلى خير القرون، فما هو الشأن اليوم بعد خمسة عشر قرناً من الزمن؟؟! ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحث في «**الأسانيد**»، أبداً، بل إن ذلك من حق المتمكن في هذا الفن لاسيما إذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم، فلا بأس بالبحث والتحقيق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل، كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع. لكن نعود فَنُؤَكِّد بأن ذلك **لمن تمكّن في هذا العلم وقويت معرفته**، وليس ذلك لكل دَعِيّ مُتَطَفِّل. ويحسن بهذه المناسبة أن ننقل ما نقله السخاوي (ت902هـ) في «**فتح المغيث**» تعليقاً على كلام ابن الصلاح (ت643هـ) الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده، قال السخاوي:

(ولعل ابن الصلاح اختار حَسْمَ المادَّة لِئَلا يَتَطَّرقُ إليه بعض المتشبّهين ممّن يُزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يُهْتَدَى للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها:

وللحديث رجال يعرفون به ... وللدواوين كُتَّابٌ وحُسَّابُ

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المَحَلْ: الذي يُطْلَقُ عليه اسمُ المُحدّث في عُرف المُحّدثين أنْ يكون كتب وقرأ وسمع ووعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحَصَّل أُصولاً. وعَلَّق فروعاً من كتب المسانيد والعِلَل والتواريخ التي تقرب من أَلْف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك. وأما إذا كان على رأسه طيلسان، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان، أو مَنْ تحلّى بلؤلؤ ومرجان، أو بثياب ذات ألوان، فحصل تدريس حديث بالإفك والبُهتان، وجعل نفسه لعبة للصبيان، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان، فهذا لا يُطلق عليه اسمُ مُحدِّث بل ولا إنسان. وإنّه مع الجهالة آكل حرام، فإن استحَلّه خرج من دين الإسلام. انتهى»، انظر «**فتح المغيث**» للسخاوي 1/ 40 ـ 41.

لكن الواقع اليوم يشهد أن ابن الصلاح كان مُحِقاً، لأنّ هذا الباب فُتِح على مصراعيهِ لكل دعيّ متطفلٌ، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: «**إذا لَعَن آخِرُ هذه الأُمَّة أوَّلها فانتظر الساعة**»، ونحن نسمع اليوم أطفالاً في العلم يُخَطِّئون كبار الأئمة المجتهدين، وعلماء هذا الدين السابقين، ويقولون: (هُمْ رجال ونَحْنُ رجال)!! فلا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

معايير دراسة السند والحكم على الحديث:

وهنا نضع جملة من القواعد أو المعايير، ينبغي أن نسلم بها، ونصطلح عليها، لتكون أساساً لدراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

أ ـ فما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما في صحيحيهما، فقد جاز القنطرة، لتلقي الأمة لهما بالقبول... ولا يُبحث فيه.

ب ـ وأما ما رواه غيرهما، فما صحّحه أو حسّنه أئمّة هذا الشأن، ولم يُخالِفهم غيرُهم، ولم تظهر لمن بعدهم فيه علّة، أو وهم، فهو في موضع القبول.

وإنما قيّدنا قبول تصحيح الأئمة لما عدا الصحيحين بأن لا يخالفهم غيرهم وألا تظهر لمن بعدهم فيه علّة أو وهم، لما ثبت أنه قد يصحّح بعض الأئمّة أو يحسّن بعض الأحاديث لبعض الرواة، ولا يوافقه غيره، مثل تحسين الترمذي - بل تصحيحه أحياناً - لحديث كثير بن عبد الله بن عوف - وهو مجروح عند جمهور أئمة الحديث - ولعدد من الرواة المضعّفين عند غيره.

ومثل ذلك تصحيحُ ابنِ خزيمة، وابن حِبّان لأحاديث كثيرة، وهي ضعيفة عند غيرهما، بناء على توثيقهما لرواة لم يوافقهم أكثر الأئمة على توثيقهم. ولاسيما أن لابن حبان منهجاً خاصاً في التوثيق، لم يرضه الكثيرون من أئمة هذا الشأن.

ومن المشهور المعروف هنا تصحيحات الحاكم في **«المستدرك»**، فقد ثبت تساهله وسعة خطوه فيها، مما أخذه عليه كبار الحفاظ النقاد، وتعقبه فيها الإمام الذهبي في **«تلخيصه للمستدرك»**، ولهذا حرص أهل العلم على نقل موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم، أو ردِّه له، وإن لم يسلم هو الآخر من أوهام وتساهل في مواضع كثيرة.

ولهذا يلزمُ تَتَبُّعُ ما قالوه عن الحديث في مظانّه، حتى تتوافر عندنا الثقة بصحّة الحديث أو حُسْنِهِ، وسلامته من الشذوذ والعلة، وكذلك من الخطأ والوهم، وهو يعرض لكل إنسان، مهما عظم قدره في العلم.

وأما ما اخْتَلَفَ في درجته أئمةُ هذا الشأن، فلا بدَّ من البحث في سنده ومتنه، على أضواء قواعد علم الجرح والتعديل، لبيان درجته، من صِحّة أو حُسْنٍ أو ضَعْف.

ومثل ذلك - بل من باب أولى - ما لم يَنُصّ أهلُ الاختصاص على درجته من حيث القبول والردّ.

فما كان رواته ثقات، ولم يظهر فيه إنقطاع، وسَلِمَ من الشذوذ والعلة في سنده ومتنه، فهو صحيح أو حسن، حسب مَرْتَبَة الرُّواة في الضبط والإتقان.

وما كان فيه راوٍ ضعيف أو مبهم، أو كان فيه انقطاع، أو شذوذ، أو عِلةٌ في متنه أو سنده، فهو مردود، محكوم عليه بالضعف، وإن كان الضعف نفسه يتفاوت شِدَّة وخِفَّة.

ومن المقرّر المعلوم أن النصّ على ضعف حديث بسند معين، لا يعني ضعفه بالإطلاق، فقد يكون المتن مروياً من طريق أو طرق أخرى قوية، عن هذا الصحابي، أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، إلاّ أن ينص الحُفَّاظ على أنه لم يُرْوَ بغير هذا السند.

ومعنى هذا أن على العلماء في هذا العصر ألاّ يُصَحّحوا أو يُحَسِّنوا من الأحاديث ما لم ينصّ عليه الأئمة السابقون، إلا إذا كانوا أهلاً لذلك بِتَبَحُّرِهِم، وقوة معرفتهم، وسعة آفاقهم، كما أن عليهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام منها بِما يلائم عصرهم، مما يحقّق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، والمدار على الأهلية، وقد وُجد في عصرنا نحن من الوسائل ما لم يكن مثله ميسوراً للسابقين، فيلزم الاستفادة منه في مثل هذا العمل المفيد.

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى بعض القضايا التي تتفاوت فيها الأنظار، ويؤدّي عدم وضوح الرؤية فيها، إلى بلبلة واضطراب في معايير التصحيح والتضعيف.

من ذلك: قضية (تعدد الطرق الضعيفة للحديث)، وهل توصل إلى الصحة أو الحسن المحتج به أم لا؟

فالشائع عن الكثيرين أن كثرة الطرق يُقَوِّي بعضها بعضاً، بحيث ترتقي بالحديث إلى درجة الاحتجاج به.

بل بالغ بعضهم في جمع هذه الطرق الضعيفة الواهية لبعض الأحاديث، وركب في ذلك الصعب والذلول. وأجلب بخيله ورجله، ليخرج في النهاية بنتيجة غريبة، هي: أن الحديث متواتر!! برغم أن طرقه ليس فيها طريق واحد صحيح، ولا خرجه واحد من الشيخين. ولا ريب أن هنا قَدْراً مُتَّفقاً عليه، وقَدْراً مُخْتلفاً فيه.

فالمتفق عليه أن ما كان ضعفه لفسق أحد رواته، أو اتهامه بالكذب، أو نحو ذلك، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن التأثير فيه.

وأما إذا كان الضعف لإرسال، أو تدليس أو جهالة رجال، فإنه يزول بمجيئه من وجه آخر سالم من سبب الضعف المذكور، ويرتقي به.

وكذلك إذا كان للمتن شاهد أو أكثر، سالم من الضعف، من حديث راوٍ آخر من الصحابة.

وأما ما ليس كذلك فمجرد تعدّد الطرق الضعيفة وكثرتها، دون اعتبار آخر، لا يرتقي بها إلى القوة بإطلاق.

وها نحن نرى مثل البخاري ومسلم، لا يصحّح أحدهما حديثاً لِمُجَرَّد وُرُودِه مِنْ عِدّة طرق.

ونرى الترمذي يُضَعِّف الحديث، مع أن في الباب أحاديث مثله، عن عدد من الصحابة.

ونرى مثل ابن الجوزي يذكر في **«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»** الحديث عن جمع من الصحابة بعدد من الطرق، ويضعفها جميعاً، ولا يقوّي بعضها بعضاً.

ونرى الفقهاء يَرُدُّون الحديثَ المروي بسند ضعيف، ولا يبحثون: هل روي من طرق ضعيفة أخرى يقوي بها أم لا؟

بل تراهم يردّونه ولا يقولون به، وهم يعلمون أن له العديد من الطرق، التي لا تبلغ طريقٌ منها بمفردها درجة الاحتجاج. وكثيراً ما نجدهم يقولون هذه العبارة: ورد من عدة طرق، وكلها لا تسلم من مقال.

خذ مثلاً حديثاً مثل: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى» فقد رواه حم، د، ت، في **«العلل»**، جه، قط، ك، هق، وابن السكن من حديث أبي هريرة وصحّحه الحاكم، وتعقّبوه في تصحيحه. وقد روي من حديث أبي سعيد، وسعيد

ابن زيد، وعائشة، وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس. وبعضها جاء من أكثر من طريق... ومع هذا لم يرق الحديث عند جمهور الفقهاء: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ورواية عن أحمد إلى درجة الصِّحَّة، أو الحُسْن الذي يؤخذ منه وجوب التسمية في الوضوء. بل روي عن أحمد: (أنه سئل عن التسمية، فقال: لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً). وروي عنه: (ليس فيه شيء يثبت). وقال البزار: (كل ما روي في هذا الباب فليس بقوي). وقال العقيلي: (الأسانيد في هذا الباب فيها لين)، فالأمر دِين!!!

وقد أطال الحافظ الزيلعي في تخريج الحديث وبيان طرقه في **«نصب الراية»** وكذلك الحافظ ابن حجر في **«التلخيص»**، والنتيجة: أن كثرة الطرق وتعدّدها لم تَرْقَ بالحديث إلى درجة الاحتجاج به، عند جمهور الأئمة.

ولو أردنا أن نضرب الأمثلة، لطال بنا القول.

ولهذا نرى أن الحديث الضعيف لا يتقوّى بكثرة الطرق إلاّ بقيود، منها:

1 ـ أن يكون ضعفها مقارباً، قابِلاً للانْجِبار أو مُحْتَمِلاً للتحسين.

2 ـ ألا يُنْشِيءَ حُكْما مُسْتَقِلاً من الأحكام الشرعية، وخصوصاً الإِيجاب و لتحريم.

3 ـ ألا يعارضه معارض معتبر من نصوص الشرع أو مبادئه العامة، أو حكم العقل والعلم ونحوها.

ومثال المُعارِض المُعْتَبَر: ما ذكره الحافظ المنذري في **«الترغيب والترهيب»** بعد أن ساق حديثاً في شأن الصحابي الجليل عبد الرحمٰن بن عوف، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى. قال:

(وقد روي من غير ما وجه، ومن حديث جماعة من الصحابة، عن النبي ﷺ: **«أن عبد الرحمٰن بن عوف ـ ﷺ ـ يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله»** ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحَسَن. ولقد كان مالُه بالصفة التي ذكر رسول الله ﷺ: **«نعم المال الصالح للرجال الصالح»** فأنّى تنقص

درجاته في الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره. إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق. والله أعلم). وهذا مِن كذب وافتراءات أهل البدع والضلالة.

نعم إنه يُتساهل في أحاديث المواعظ والرقائق، والترغيب والترهيب، ما لا يُتساهل في غيرها من أحاديث العقائد والأحكام ونحوها، ولكن ليس إلى حَدّ قبول الضعيف بإطلاق.

ومن القضايا المهمة: قضية اختلاف علماء الجرح والتعديل في بعض الرواة بناء على الموازين الخاصة لكل منهم. وعلى ما بلغه من معلومات عن الراوي في عدالته أو ضبطه.

وهنا ينبغي أن نرجع إلى ما وضعوه أنفسهم من ضوابط لمثل:

أ ـ يُقدَّم الجرح على التعديل، إذا كان الجرح مفسراً ومعتدّاً به، صادراً من أهله.

ب ـ يقدم التَّعديلُ على الجَرْح إذا كان المُعدِّلون أكثر، والجَرْحُ غير مُفَسَّر.

جـ ـ إذا تعادلت كفّتا الميزان بين المُعدِّلين والجارحين، وكان كل منهما غير مُفَسَّر، فلا بُدَّ من مُرَجِّح، مثل النظر في منزلة المعدّلين والجارحين، فَمَنْ عَدَّلَهُ البخاريُّ مثلاً وجَرَّحه النسائي، قُدِّمَ تعديلُ البخاري.

أو النظر في مراتب الجرح والتعديل، فإذا كان من عدَّله جعله في المراتب العليا للتوثيق. ومن جرَّحه جعله في آخر مراتب الجرح، رُجِّح التعديل، والعكس بالعكس. إلى غير ذلك من المُرجِّحات، كالنظر في مرويات الراوي، والحكم عليه من خلالها.

ومن لا توجد له ترجمة في كتب الرجال، فهو مجهول، وحاله محمول على الضعف، حتى يُعْرَف ويُوَثَّق.

ولا بد من التنبيه على وجوب الانتفاع بكل الكتب التي تعرضت لبيان درجة الحديث في مختلف العصور، أو تعرّضت للرجال توثيقاً أو تضعيفاً، من عصر

مالك وابن معين إلى عصر المُنَاوِي، محمد عبد الرؤوف (ت1031هـ).

لا يُكْتَفَى فيها بمُؤلَّف عن مُؤلَّف، ولا بكتاب عن كتاب، ولا بنوع عن نوع، ولا بمطبوع عن مخطوط، بل يستفاد منها جميعاً، على اختلاف مناهجها، وتفاوت مصنّفيها في التشدّد والتساهل، ممّا أُفْرِدَ للثقات، أو للضعفاء والمجروحين، أو جمع بينهما. ومما خُصِّصَ لرجال بعض الكتب كالصحيحين، أو الكتب الستة مثل «**الكمال**» و «**تهذيب الكمال**»، و «**تهذيبه**» و «**تقريبه**» و «**تهذيب الكمال**» و «**خلاصته**». مثل ذلك رجال الموطأ، ورجال مسند أحمد، ورجال الأربعة (أئمة المذاهب المتبوعة) ورجال «**المشكاة**» وغيرها.

ومن ذلك الكتب الخاصة بالتخريج «**كنصب الراية**» للزيلعي، و «**التلخيص**» لابن حجر، و «**تخريج أحاديث الإحياء**» للعراقي وغيرها.

ومنها كتب الضعيف والموضوع «**كالموضوعات**» لابن الجوزي، و «**العلل المتناهية**» له، و «**تلخيصه**» للذهبي، و «**المنار المنيف**» لابن القيم، و «**اللآلىء**» للسيوطي، و «**موضوعات**» القاري، وابن عراق وغيرهم.

ومنها كتب الأحاديث المشتهرة ـ للزركشي، وابن حجر، والسيوطي، والسخاوي وابن الديبع، والعجلوني، وغيرهم.

ومنها كتب الشروح، «**كفتح الباري**»، و «**عمدة القاري**» وغيرهما، من شروح الصحيحين والموطأ والسنن، و «**المشكاة**» و«**الجامع الصغير**»، وكتب الأحكام وغيرهما.

كما يُستفاد بما كتبه كبار العلماء المُحدّثين دون تعصّب لمذهب مُعَيَّن، ولا انغلاق على مدرسة واحدة، وإهمال ما سواها.

* * *

يقول كاتبه يوسف المرعشلي، غفر الله له: وافق الفراغ من هذا الكتاب في مدينة بيروت المحروسة في العشرين من شهر رجب عام 1430هـ، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

ثَبَت المصادر والمراجع

1 - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرَة. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ). تحقيق زهير الناصر، ويوسف المرعشلي، وآخرين. المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط 1، 1415هـ/ 1994م، 20ج.

2- أحوال الرجال. للجوزجاني، أبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب (ت259هـ) تحقيق صبحي البدري السامرائي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ/ 1985م، 1ج.

3- إحياء علوم الدين. للغزالي، أبي حامد، محمد بن محمد (ت505هـ). القاهرة، مط عيسى البابي الحلبي.

4- اختصار علوم الحديث. لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ). بشرح أحمد شاكر. بيروت، دار الفكر، ط. مصورة.

5- الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار. للنووي، محيي الدين أبي زكريا، يحيى ابن شرف (ت676هـ). بيروت، دار الكتاب العربي، ط15، 1406هـ/ 1986م، 1ج.

6- إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاّني، الشهاب أبي العباس، أحمد ابن محمد (ت923هـ)، القاهرة، المطبعة الميمنية، ط1، 1307هـ/ 1889م، 10ج.

7- إرشاد طُلاّب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ. للنووي، محيي الدين، أبي زكريا، يحيى بن شرف (676هـ). تحقيق نور الدين عتر. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط2، 1411هـ/ 1991م، 1ج، 296ص.

obeikandl.com

8- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار. لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله القرطبي (463هـ). تحقيق علي النجدي ناصف. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث. ط1، 1390هـ/1970م.

9- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت463هـ). طبع بأسفل صفحات «الإصابة» لابن حجر، القاهرة، ط1، 1359هـ/1940م 4مج، 4ج.

10- أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابَة. لابن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد (630هـ) القاهرة، كتاب الشعب، ط1، 1390هـ/1970م 5ج.

11- الأسماء المُبْهَمَة في الأنباء المُحْكَمَة. للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي ثابت (ت463هـ) تحقيق عز الدين علي السيّد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1 1405هـ/1985م، 683ص (ومعه «الإشارات إلى الأسماء المبهمات» للنووي).

12- أسماء المُدَلِّسِين. للسيوطي، الجلال أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) تحقيق علي حسن عبد الحميد. الزرقاء، الوكالة العربية للنشر، ط1، 1400هـ/1980م، 1ج.

13- الأسماء والكنى، للدولابي = الكنى والأسماء.

14- الإشارات (مختصر الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي) تحقيق عز الدين علي السيّد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1405هـ/1985م (طبع مع «الأسماء المبهمة» للخطيب).

15- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، هـ1357/1939م، 4ج (معه: «الاستيعاب» لابن عبد البر).

16- أصول التخريج ودراسة الأسانيد. لمحمود الطحّان. الرياض، مكتبة المعارف، ط3، 1417هـ/1996م، 220ص.

17- أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال. لنور الدين عتر. دمشق، اليمامة ودار فرفور ط3، 1422هـ/ 2001م، 206ص.

18- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. للحازمي، أبي بكر، محمد بن موسى الهمداني (ت584هـ). حيدر آباد- الركن، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1319هـ/ 1901م، 248ص.

19- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت1396هـ). بيروت دار العلم للملايين، ط7، 1406هـ/ 1986م، 8ج.

20 ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط. لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل (ت 841هـ). حلب، المطبعة العلمية. ط1، 1350هـ/ 1931م، تحقيق راغب الطباخ.

21 ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح. لابن دقيق العيد، أبي الفتح، محمد بن علي (ت708هـ). تحقيق عامر حسن صبري. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط، 1417هـ/ 1996م، 1ج، 512ص.

22 ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. لأدورد فنديك القاهر، مط. الفجالة ط1، 1313هـ/ 1896م 1ج، 680ص.

23 ـ الإكمال في رفع الارتياب من المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب. لابن ماكولا، علي بن هبة الله (ت475هـ) تحقيق، عبد الرحمن يحيى المعلمي. حيدر آباد- الدكن، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382هـ/ 1962م، 6مج.

24 ـ ألفية السيوطي في علم الحديث. للسيوطي، الجلال أبي الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة المكتبة التجارية. د. ت، 1ج، 368ص.

25 ـ الألفية في علم الحديث (التبصرة والتذكرة). للعراقي، الزين أبي

الفضل، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ). تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة، ط1، 1373هـ/ 1953م.

26 ـ الإلماع في أصول الرواية والسماع. للقاضي عياض، أبي الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت 544 هـ) تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، وتونس، المكتبة العتيقة، ط1، 1390هـ/ 1970م، 31 + 392ص.

27 ـ الأم. للشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ). بولاق، القاهرة، ط1، 1221 هـ/ 1903م، 7ج.

28 ـ الأنساب. للسَمْعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ). تحقيق عبد الرحمن اليماني. بيروت، نشره محمد أمين دمج، ط2، 1400هـ/ 1980م، 12ج.

29 ـ إنهاء السكن لمن يُطالِع إعلاء السنن. للتهانوي؛ محمد بن علي الفاروقي الهندي (ت 1158 هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدَة. حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.

30 ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. للبغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت 1239هـ). بغداد، مك المثنى (ط مصورة عن طبعة إسلامبول، مط المعارف)، 1360هـ/ 1942م، 2ج.

31 ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. لأحمد شاكر. بيروت، دار الفكر، ط. مصوَرة.

32 ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. للكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود (ت 587 هـ) تحقيق أحمد مختار عثمان، القاهرة. ط 1، 1388هـ/ 1968م، 10مج.

33 ـ البذاية والنهاية. لابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774 هـ). القاهرة (صورته دار المعارف في بيروت 1397هـ ـ 1977م).

34 ـ تاج العروس شرح جواهر القاموس. للزَّبيدي، المُرتضى، محمد بن محمد، أبي الفَيْض (ت 1205 هـ) القاهرة، المطبعة الخيرية، ط 1، 1306 هـ/ 1888م، 10ج.

35 ـ تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي. عبد الرحمِن بن عمرو بن عبد الله (ت 280هـ). تحقيق شكر الله نِعْمَة الله التوجاني. دمشق مجمع اللغة العربية، ط 1 1400 هـ/ 1980م، 2ج.

36 ـ تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني (ت 278 هـ) عن يحيى بن مَعِين (ت 233 هـ).

تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، ط 1، 1410هـ/ 1990م، 64 ص (ويليه فهرسة لجميع المرويات عن يحيى بن معين).

37 ـ تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان، تعريب محمود فهمي حجازي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1413 هـ/ 1993م، 10مج، 15ج.

38 ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 1411هـ/ 1991م 45ج.

39 ـ تاريخ أسماء الثقات. لابن شاهين، أبي حفص، عمر بن شاهين (ت 385 هـ) تحقيق السيّد صبحي البدري السامرّائي، الكويت، الدار السلفية، ط 1 1404 هـ/ 1984م، 346 ص.

40 ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين. لابن شاهين، أبي حفص عمر بن شاهين (ت 385 هـ). تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. المدينة المنورة ط 1، 1409هـ/ 1989م، 222 ص.

41 ـ تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 463 هـ). تصحيح محمد سعيد العَرْفي. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1349هـ/ 1931م، 14ج.

42 ـ تاريخ التراث العربي. لفؤاد سزكين تعريب، محمود فهمي حجازي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط 1، 1403هـ/ 1983م، 11ج.

43 ـ تاريخ الثقات: (وهو: معرفة الثقات من رجال العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذهبهم وأخبارهم). للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله (ت 261 هـ). ترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، وتضمين الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد المعطي قلعجي. بيروت، دار الكتب العلمية. ط 1، 1405هـ/ 1985م، 1مج.

44 ـ تاريخ خليفة بن خيّاط. العصفري المعروف بشباب (ت 240 هـ). تحقيق أكرم ضياء العمري. النجف، مطبعة الآداب، ط 1 1387 هـ/ 1967م، 2ج.

45 ـ تاريخ دمشق. لابن عساكر، التقي أبي القاسم علي بن الحسن (ت 571 هـ). بيروت، دار الفكر، ط 1، 1415 هـ/ 1995 م، 13 ج.

46 ـ تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار. لابن حِبّان، أبي حاتم محمد بن حبّان البُسْتِي (ت 354 هـ). تحقيق بوران الضنّاوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1408 هـ/1988م، 351 ص.

47 ـ التاريخ الصغير. للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256 هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط 1، 1397هـ/ 1977م، 2 ج.

48 ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن مَعِين (ت 233 هـ). تحقيق أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة، مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ط 1، 1400 هـ/ 1980 م.

49 ـ التاريخ الكبير، للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256 هـ). الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1361 هـ/ 1942 م، 9 ج.

تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ـ تاريخ دمشق.

50 ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. لابن زبر، أبي سليمان محمد بن عبد الله

بن أحمد بن ربيعة الربعي (ت379 هـ). تحقيق عبد الله أحمد سليمان الحمد. الرياض، دار العاصمة، ط 1، 1410 هـ/ 1990، 2 ج.

51 ـ التاريخ وأسماء المحدّثين وكناهم. للمقدّمي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد (ت 301 هـ) تحقيق إبراهيم صالح، بيروت. دار ابن العماد، والكويت، دار العروبة، ط 1، 1413 هـ/ 1992 م، 229 ص.

52 ـ التاريخ والعلل ليحيى بن معين. أبي زكريا (ت 233 هـ). تحقيق أحمد محمد نور سيف، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ط 1، 1399/ 1979م، 4 مج، 4 ج.

تاريخ يحيى بن معين = التاريخ والعلل

53 ـ تبصير المُنْتَبِه بتحرير المشتبه. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (852 هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف. ط 1، 1383 هـ/ 1963 م، 4 ج.

54 ـ التَّبْيين لأسماء المُدَلِّسين. لسبط ابن العجمي، البرهان أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت 841 هـ). تحقيق راغب الطباخ، حلب، المطبعة العلمية، ط 1، 1350 هـ/ 1931 م.

55 ـ تَبْيين الحقائق شرح كنز الدقائق. للزيلعي، عثمان بن علي (ت 713 هـ) القاهرة، بولاق، المط الأميرية، ط 1، 1313 هـ/ 1895 م،. 6 ج.

56 ـ تجريد أسماء الصحابة (تلخيص أسد الغابة) للذهبي، الشمس، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تصحيح صالحة عبد الحكيم شرف الدين. الهند، بومباي. نشره شرف الدين الكتبي، ط 1 1389 هـ/ 1969 م، 1 مج، 2 مج.

57 ـ التحرير الجامع بين اصطلاحيْ الحنفية والشافعية (في أصول الفقه). للكمال ابن الهُمام، محمد بن عبد الواحد (ت 861 هـ). القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1351 هـ/ 1922 م، 1ج، 567 ص.

58 ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للمِزّي، جمال الدين، يوسف بن عبد

الرحمن (ت 742 هـ). تحقيق عبد الصمد شرف الدين. الهند، الدار القيّمة. ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 15 ج.

59 ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي، الجلال، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، دار السعادة، ط 2، 1385 هـ/ 1965 م، 2ج.

60 ـ تذكرة الحُفاظ. للذهبي، الشمس، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان. تصحيح عبد الرحمن اليماني. حيدر آباد ـ الهند، ط1، 1395 هـ/ 1975م، 3مج، 3ج (وبذيله ذيول: الحسيني، وابن فهد، والسيوطي).

61 ـ الترغيب والترهيب، للمنذري، الزكي أبي محمد، عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656 هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1346 هـ/ 1927 م، 4 ج.

62 ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن محمد بن علي (ت 852 هـ) حيدر آباد ـ الهند، ط 1، 1324 هـ/ 1906 م، 1مج، 1ج.

63 ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ومحمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1405 هـ/ 1985 م، 1 ج.

64 ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد. للعراقي، الزين أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806 هـ). بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1404 هـ/ 1984 م، 1 ج.

65 ـ تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المدينة المنورة، المكتبة العلمية. ط 1، 1380 هـ/ 1960 م، 2 ج.

66 ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للنووي، محي الدين أبي زكريا، يحيى بن شرف (ت 676 هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. القاهرة، دار السعادة، ط 2، 1385 هـ/ 1965 م 1 مج، 2ج (طبع مع شرحه "تدريب الراوي" للسيوطي).

67 ـ تقييد المُهْمل وتمييز المُشْكَل. للغسّاني، أبي علي الحسين بن محمد الحيّاني الأندلسي (ت 498 هـ). حققه مجموعة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1409 هـ/ 1989 م.

68 ـ التقيد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح (ت 643 هـ). للعراقي، زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين المصري (ت 806 هـ). تحقيق محمد راغب الطبّاخ، حلب، المطبعة العلمية، ط 1، 1350 هـ/ 1932 م، 423 ص.

69 ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة، المكتبة العلمية. ط 1، 1384 هـ/ 1964 م، 2مج، 4 ج.

70 ـ تلخيص المستدرك للحاكم النيسابوري. للذهبي الشمس أبي عبد الله، محمد ابن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ). طُبع بأسفل صفحات المستدرك في حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية ط 1، 1334 هـ/ 1916م، 4 مج، 4 ج.

71 ـ التمهيد لِما في المُوطّأ من المعاني والأسانيد. لابن عبد البرّ، أبي عمر يوسف بن عبد الله (ت 463 هـ). تحقيق مصطفى العلوي وآخرين الرباط، وزارة الأوقاف، ط 1، 1378 هـ/ 1958 م، 25 ج.

72 ـ تنقيح الأنظار، لمحمد بن الوزير اليماني (ت 840 هـ) (طبع مع شرحه "توضيح الأفكار" لمحمد بن إسماعيل الصنعاني).

73 ـ تهذيب الأسماء واللغات. للنووي، محيي الدين أبي زكريا، يحيى بن شرف (ت 676 هـ). القاهرة، المطبعة المنيرية ط 1، 1345 هـ 1927 م. 2 مج، 4 ج.

74 ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفصل، أحمد بن علي (ت 852 هـ). الهند، دائرة المعارف العثمانية. ط 1، 1325 هـ/ 1343 هـ، 12 ج.

75 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمِزّي، الجمال أبي الحجّاج، يوسف بن عبد الرحمن (ت 742 هـ). تحقيق بشار غواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1400 هـ/ 1980 م، 35 ج.

76 ـ توجيه النظر إلى أصول عِلْم الأَثَر. لطاهر بن صالح الجزائري (ت 1338 هـ) مصر، ط 1 1320 هـ/ 1902 م، 20 ص.

77 ـ توضيح الأفكار شرح (تنقيح الأنظار لمحمد بن الوزير اليماني). للصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت 1182 هـ). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة الخانجي ط 1، 1366 هـ/ 1945 م، 2ج.

78 ـ الثقات. لابن حِبّان، محمد بن حبّان البُسْتِي (ت 354 هـ). حيدر آبادر الدكن، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1393 هـ/ 1973 م، 9 ج.

79 ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول. لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات، المبارك بن محمد (ت 606 هـ). تحقيق عبد القادر الأرنؤوط. دمشق، مكتبة الحلواني، ط 1، 1389 هـ/ 1969 م، 13 ج.

80 ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل. للعلائي، صلاح الدين أبي سعيد خليل ابن كيكلدي(ت 761 هـ). تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب ط 3، 1407 هـ/ 1987 م، 349 ص.

81 ـ جامع التصانيف الحديثة. لسركيس، يوسف إليان (ت 1351 هـ). مصر، مط سركيس 1346 هـ/ 1928 م، 1ج، 224 ص.

82 ـ الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي، عبد الله بن محمد (ت 327 هـ) حيدر آباد ـ الهند، مط. مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط 1، 1371 هـ/ 1951 م 9 مج، 9 ج.

83 ـ الجمع بين رجال الصحيحين. لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر (ت 507 هـ). حيدر آباد، الهند دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1323 هـ/ 1905 م، 2 مج، 2 ج.

84 ـ حِلْية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430 هـ) القاهرة، مطبعة السعادة ط 1، 1351 هـ/1933 م، 5 مج، 10 ج.

85 ـ دراسة أسانيد الحديث الشريف. لِعَلي نايف البِقاعي، بيروت، دار البشائر الإسلامية. ط 1، 1422 هـ/ 2001 م، 1ج، 176 ص.

86 ـ دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة. لمحيي الدين عطية وآخرين، بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 1416 هـ/ 1995 م، 2 ج.

87 ـ ذخائر التراث العربي الإسلامي (دليل ببليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام 1980 م). لعبد الجبّار عبد الرحمن، البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ط 1، 1401 هـ/ 1981 م، 2 ج.

88 ـ ذِكْر مَن يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط 3، 1400 هـ/ 1980م (ضمن كتابه: أربع رسائل في علوم الحديث).

89 ـ ذيل تذكرة الحُفَّاظ. للسيوطي، الجلال عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ). تصحيح عبد الرحمن اليماني. حيدرآباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1395 هـ/ 1975 م (طبع بذيل "تذكرة الحفاظ" للذهبي).

90 ـ الرحلة في طلب الحديث. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 463 هـ) تحقيق نور الدين عتر. بيروت، دار الكتب العلمية، 1395 هـ/ 1975 م، 252 ص.

91 ـ الرسالة. للشافعي، محمد بن إدريس القرشي(ت 204 هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1358 هـ/ 1940م، 1 ج، 670 ص.

92 ـ رسالة في (مراتب) الجرح والتعديل وتعارضهما. للمنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656 هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، 1411 هـ/ 1991م، 91 ص (نشره بعنوان جوانب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل).

93 ـ الرسالة المُسْتَطْرَفَة لِبَيان مَشْهُور كتب السُنَّة المشَرَّفة. للكَتّاني، السيد الشريف محمد بن جعفر (ت 1345 هـ). بيروت، دار البشائر. ط 4، 1406 هـ/ 1986 م، 1 ج، 342 ص.

94 ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. لِلّكنوي، أبي الحسنات، محمد عبد الحي الهندي (ت 1304 هـ) حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية. ط 7، 1425 هـ/ 2004م، 1 ج، 564 ص.

95 ـ سنن الترمذي. محمد عيسى بن سَوْرَة (ت 279 هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوه عوض. القاهرة، ط1، 1356 هـ/ 1938 م، 5 مج.

96 ـ سنن الدارمي. أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 255 هـ) تحقيق محمد أحمد دهمان. القاهرة، مطبعة الاعتدال، ط 1، 1349 هـ/ 1930 م، 2 مج، 2 ج.

97 ـ سنن الدارقطني. أبي الحسن، علي بن عمر (ت 385 هـ). تحقيق عبد الله هاشم يماني. القاهرة، دار المحاسن للطباعة، ط 1، 1386 هـ/ 1966 م، 2 مج، 4 ج.

98 ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ) تحقيق عِزّت عبيد الدعّاس، وعادل السيِّد. حمص، دار الحديث، ط 1، 1389 هـ/ 1969 م، 5 مج، 5 ج.

99 ـ السنن الكبرى. للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت 458 هـ). حيدر آباد ـ الهند/ دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1344 هـ/ 1926 م، 10 مج.

100 ـ سنن ابن ماجه. أبي عبد الله، محمد بن يزيد القزويني (ت 375 هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1374 هـ/ 1954 م، 2 مج، 2 ج.

101 ـ سنن النسائي (الصغرى). أحمد بن علي بن شعيب. مراجعة وترقيم عبد الفتاح أبو غدة. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط 1، 1348 هـ/ 1930 م، 4 مج، 8 ج + 1 فهارس.

102 ـ سِيَر أعلام النُبَلاء. للذهبي، الشمس، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 11، 1422 هـ/ 2001 م، 25 ج.

103 ـ شرح ألفية الحديث. للعراقي، الزين أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806 هـ) فاس، 1354 هـ/ 1936 م، 3 ج.

104 ـ شرح شرح نخبة الفكر. للملا علي بن محمد القاري الهروي (ت 1014 هـ). تحقيق محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم. بيروت، دار الأرقم ط 1، 1416 هـ/ 1996 م.

105 ـ شرح صحيح مسلم. للنووي، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف (ت 676 هـ) القاهرة، المطبعة المصرية الأزهرية. ط 1 1348 هـ/ 1930 م، 9 مج، 18 ج.

106 ـ شرح عِلل الترمذي. لابن رجب الحنبلي الزين أبي الفرج، عبد الرحمن ابن رجب (ت 795 هـ). تحقيق نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الملاح 1398 هـ/ 1978 م، 2 ج.

107 ـ شرح معاني الآثار. للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت 321 هـ). تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيّد جاد الحق، مراجعة يوسف المرعشلي. بيروت عالم الكتب، ط 1، 1414 هـ/ 1994 م، 4 ج + فهارس.

108 ـ الصَّحاح. للجوهري، إسماعيل بن حمّاد الفارابي (ت 393 هـ).

تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار. القاهرة، دار الكتاب العربي، ط 1، 1376 هـ/ 1956 م، 5 مج.

109 ـ صحيح البخاري. أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، القاهرة، المطبعة السلفية، ط 1، 1379 هـ/ 1959م، 14 ج (طُبع مع شرحه «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني).

110 ـ صحيح ابن حبّان. محمد بن حبّان البُسْتِي (ت 354 هـ). ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي. تحقيق حسين أسد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1404 هـ/ 1984 م. 18 مج.

111 ـ صحيح ابن خُزَيْمَة. أبي بكر، محمد بن إسحاق (ت 311 هـ). تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. بيروت، المكتب الإسلامي. ط 1، 1391 هـ/ 1971 م، 4 ج.

112 ـ صحيح مسلم. ابن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1374 هـ/ 1954 م، 5 ج.

113 ـ الضعفاء. لأبي زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم (ت 264 هـ). تحقيق سعدي الهاشمي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية المجلس العلمي، ط 1، 1402 هـ/ 1982 م، (طبع ضمن كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة»).

114 ـ الضعفاء الصغير. للبخاري، أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256 هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب، دار الوعي، ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 1ج (ومعه الضعفاء والمتروكين، للنسائي).

115 ـ الضعفاء الكبير. للعُقَيْلي، أبي جعفر محمد بن عمرو (ت 322 هـ). تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1404 هـ/ 1984 م، 4 مج، 4 ج.

116 ـ الضعفاء والمتروكين. للدارقطني، أبي الحَسَن، عليّ بن عمر (ت 385 هـ) تحقيق صبحي السامرائي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1404 هـ/ 1984م، 1ج.

117 ـ الضعفاء والمتروكين. للنسائي، أحمد بن علي بن شعيب (ت 303 هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 1 ج (طبع مع كتاب «الضعفاء الصغير» للبخاري).

118 ـ الطبقات. لخليفة بن خيّاط العُصْفُري (ت 240 هـ). تحقيق أكرم ضياء العمري، بغداد، جامعة بغداد، مطبعة العاني، ط 1، 1387 هـ/ 1967 م، 1 مج.

119 ـ طبقات الحُفَّاظ. للسيوطي، الجلال عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ). تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة وهبة، ط 1، 1393 هـ/ 1973 م، 1 ج.

120 ـ الطبقات الكبرى. لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت 230 هـ). تحقيق إحسان عبّاس. بيروت، دار صادر، ط 1، 1380 هـ/ 1960 م، 9 مج.

121 ـ ظفر الأماني في مختصر الجرجاني. للكنوي، أبي الحسنات، محمد بن عبد الحي (ت 1304 هـ). تحقيق تقي الدين الندوي. الإمارات، دار القلم، ط 1، 1415 هـ/ 1985 م، 73 ص.

122 ـ علل الترمذي الكبير. للترمذي، أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة (ت 279 هـ). ترتيب أبو طالب القاضي. تحقيق حمزة ديب مصطفى. عمّان، مكتبة الأقصى، ط 1، 1406 هـ/ 1986 م، 2 ج.

123 ـ عِلَل الحديث. لابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد (ت 327 هـ). تحقيق مُحِب الدين الخطيب. بغداد، مكتبة المُثنَّى (ط مصوّرة عن طبعة القاهرة 1343 هـ/ 1925م) 2 مج، 2 ج.

124 ـ العلل المُتنَاهِيَة في الأحاديث الواهية. لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597 هـ). تقديم خليل الميس. بيروت، دار الكتب العلمية. ط 1، 1403

هـ/ 1983 م، 2 مج، 2 ج.

125 ـ علم تخريج الحديث وبيان كتب السنّة المشرّفة، ليوسف المرعشلي. بيروت، دار المعرفة، ط1، 1429 هـ/ 2008 م، 552 ص.

126 ـ علوم الحديث. لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري (ت 643 هـ). تحقيق نور الدين عتر، حلب، المكتبة العلمية. 1386 هـ/ 1966 م، 432 ص.

127 ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (ت 852 هـ). تحقيق فؤاد عبد الباقي. القاهرة، المطبعة السلفية، ط1، 1379 هـ/ 1959 م، 14 ج.

128 ـ فتح الباقي لشرح ألفية العراقي. لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت 926 هـ) تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني. بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1405 هـ/ 1985 م.

129 ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث (للعراقي). للسخاوي، الشمس، محمد بن عبد الرحمن (ت 902 هـ). المدينة المنورة، المكتبة السلفية ط 2، 1388 هـ/ 1968 م، 3 ج.

130 ـ فتح المُلْهِم بشرح صحيح مسلم. للديوبندي، فضل الله، جابر أحمد العثماني. دلهي ـ الهند، 1352 هـ/ 1934 م، 2 ج.

131 ـ الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط. عمّان، مؤسسة آل البيت:

- علوم القرآن، ط 2، 1409 هـ/ 1989 م، 2 ج.
- علوم الحديث، ط 1، 1411 هـ/ 1991 م، 3 ج.
- السيرة والمدائح، ط 1، 1416 هـ/ 1996 م، 2 ج.
- الفقه وأصوله، ط 1، 1419 هـ/ 1999 م، 12 ج.

obeikandl.com

132 ـ الفهرست. للنديم، أبي الفرج، محمد بن إسحاق، المعروف بالورّاق (ت 380 هـ) تحـ رضا تجدّد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراتي. طهران. ط1، 1391 هـ/ 1971 م، 1ج، 426 + 170 ص فهارس.

133 ـ فيض القدير شرح (الجامع الصغير للسيوطي) للمناوي، زين الدين عبد الرؤوف محمد بن علي (ت 1031 هـ)، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 6 ج.

134 ـ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب الشيرازي (ت 817 هـ) القاهرة، المطبعة الميمنية، ط 1، 1313 هـ/ 1896 م، 4 ج.

135 ـ قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث. القاسمي، محمد جمال الدين ابن محمد بن سعيد قاسم الدمشقي (ت 1332 هـ). تحقيق محمد بهجة البيطار. القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 1 ج.

136 ـ الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب السِّتَّة. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) بيروت، دار الكتب العلمية. ط 1، 1403 هـ/ 1983 م، 3 مج، 3 ج.

137 ـ الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عَدِيّ، عبد الله بن عَدِي الجرجاني (ت 365 هـ). بيروت، دار الفكر. ط 1، 1404 هـ/ 1984 م، 8 ج.

138 ـ الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث. لسبط ابن العجمي برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت 841 هـ). تحقيق صبحي البدري السامرّائي، بغداد، وزارة الأوقاف، ط 1، 1404 هـ/ 1984 م.

139 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت 1067 هـ). تقديم: شهاب الدين النجفي المرعشي. إسلامبول، مط المعارف، ط 1، 1360 هـ/ 1942 م، 2 مج.

140 ـ كشف القِناع المُرْنَى عن مُهِمّات الأسامي والكنى. للعَيْني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855 هـ). تحقيق أحمد محمد نمر الخطيب. جدّة، جامعة

الملك عبد العزيز، 1405 هـ/ 1985 م.

141 ـ كشف النِقاب عن الأسماء والألقاب. لابن الجوزي، الجمال أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن علي البغدادي (ت 597 هـ). تحقيق عبد العزيز بن راجي الصاعدي، الرياض، مكتبة دار السلام، ط 1، 1413 هـ/ 1993 م، 2 ج.

142 ـ الكفاية في علم الروايَة. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 463 هـ). الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1357 هـ/1939 م، 1 ج.

143 ـ الكنى والأسماء. للدُّولابي، أبي بِشْر محمد بن أحمد (ت 310 هـ) حيدرآباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1322 هـ/ 1904 م، 1ج.

144 ـ الكنى والأسماء. لمسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ). تحقيق عبد الرحيم القشقري. المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، ط 1، 1404 هـ/ 1984 م، 2 مج، 2 ج.

145 ـ اللباب في تهذيب الأنساب. لابن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد (ت 630 هـ). بيروت، دار صادر، 1400 هـ/1980م، 3 مج، 3 ج.

146 ـ لسان العرب. لابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711 هـ). بيروت، دار صادر، ط 1، 1300 هـ/ 1883 م، 15 مج.

147 ـ لسان الميزان. لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تصحيح أمير الحسن النعماني، وأبي بكر الحضرمي. الهند ـ حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية. ط 1 ، 1329 هـ/ 1911 هـ، 12 ج.

148 ـ لَقْط الدُرَر على شرح نخبة الفكر. . (حاشية نزهة النظر). للعدوي: عبيد الله بن حسين خاطر المالكي (ت بعد 1309 هـ). مصر، مطبعة التقدم، ط1، 1323هـ/ 1905م.

149 ـ لمحات موجزة في مناهج المُحدّثين العامَّة في الرواية والتصنيف. لنور الدين عتر. دمشق، مكتبة دار الفرفور، ط 1، 1420 هـ/ 1999 م، 1 ج، 84 ص.

150 ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حِبّان، محمد بن حبَّان البُسْتِي (ت 354 هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط 1، 1396 هـ/ 1976 م، 3 مج، 3 ج.

151 ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت 807 هـ) بتحرير الحافظين: العراقي، وابن حجر. القاهرة، مكتبة القدسي. ط 1، 1301 هـ/ 1993 م، 5مج، 10 ج.

152 ـ المَجْمَع المُؤَسِّس للمعجَم المُفهرِس. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن محمد بن علي (ت 852 هـ). تحقيق يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط 1، 1413 هـ/ 1992 م، 4 ج.

153 ـ المُحدث الفاصل بين الراوي والواعي. للرامهرمزي، أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت 360 هـ) تحقيق محمد عجّاج الخطيب. بيروت، دار الفكر، ط 1، 1391 هـ/ 1971 م، 1ج، 686 ص.

154 ـ المدخل إلى معرفة الصحيح. للحاكم النيسابوري. أبي عبد الله، محمد بن عبد الله ابن البَيِّع (ت 405 هـ). تحقيق ربيع هادي مدخلي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404 هـ/ 1984 م، 1ج، 274 ص.

155 ـ المراسيل. لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث (ت 275 هـ). القاهرة، المطبعة العلمية، ط 1، 1310 هـ/ 1893 م، 1 ج.

156 ـ مسائل الإمام أحمد. (ت241 هـ) لأبي داود السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت 275 هـ). تصحيح محمد رشيد رضا، القاهرة، مكتبة المنار، ط 1، 1353 هـ/ 1935 م، 1 ج.

157 ـ مسائل الإمام أحمد (ت 241 هـ). لابن هانئ النيسابوري، إسحاق بن إبراهيم (ت 275 هـ) تحقيق زهير الشاويش. بيروت، المكتب الإسلامي، ط 1، 1400 هـ/ 1980 م، 2 مج، 2 ج.

158 ـ المُسْتَدْرك على الصحيحَين. للحاكم النيسابوري، أبي عبد الله، محمد

بن عبد الله (ت 405 هـ). حيدرآباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1334 هـ/ 1916 م، 4 مج، 4 ج.

159 ـ المسند. للشافعي، محمد بن إدريس القرشي الهاشمي (204 هـ). بترتيب محمد عابد السندي، تحقيق يوسف علي الزواوي، وعِزّت العطار الحُسَيْني. القاهرة، مكتب نشر الثقافة الإسلامية. ط 1، 1370 هـ/ 1950 م، 1 مج، 2ج.

160 ـ مسند الإمام أحمد. ابن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ). القاهرة، المطبعة الميمنية، ط 1، 1313 هـ/ 1895 م، 6 ج.

161 ـ مسند الحُمَيدي. أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت 219 هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي. ط 1، 1382 هـ/ 1962 م، 2 مج، 2 ج.

162 ـ مسند أبي داود الطيالسي. سليمان بن داود (ت 204 هـ). حيدر آباد ـ الهند دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1321 هـ/ 1904 م، 1 مج، 1 ج.

163 ـ مسند أبي عوانة الإسفرائيني. يعقوب بن إسحاق (ت 316 هـ). تصحيح عبد الرحمن اليماني. حيدر آباد ـ الهند دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1363 هـ/ 1945 م، 2 ج.

164 ـ مسند أبي يعلى الموصلي. أحمد بن علي (ت 307 هـ). تحقيق حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون، ط 1، 1404 هـ/ 1984م، 15 ج.

165 ـ مشاهير علماء الأمصار. لابن حِبّان، أبي حاتم، محمد بن حِبّان البُسْتي (ت 354 هـ) تحقيق المستشرق مانغريد فلايشهامر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 1، 1379 هـ/ 1959 م، 1 ج، 259 ص + 8 ص.

166 ـ المُشْتَبَه في الرجال، أسماؤهم وأنسابهم. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ). تحقيق علي محمد البجاوي القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، ط 1، 1382هـ/ 1962م، 1 مج.

167 ـ مصادر الدراسات الإسلامية. ليوسف المرعشلي. بيروت، دار البشائر الإسلامية ط 1، 1427 هـ/ 2006 م، ج1 (الكتاب والسنة).

168 ـ المُصَنَّف. لابن أبي شَيْبَة، عبد الله بن محمد (ت 235 هـ). تصحيح عامر عمر الأعظمي. حيدر آباد ـ الهند، نشره السيد علي يوسف صاحب مطبعة قريب. ط 1، 1386 هـ/ 1966 م، 14 مج، 14 ج.

169 ـ المُصَنَّف. لعبد الرزاق بن همّام الصنعاني (ت 211 هـ). تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي الهند، المجلس العلمي، ط 1، 1392 هـ/ 1972 م، 11 مج، 11 ج.

170 ـ المَصْنُوع في معرفة الحديث المَوْضوع. لمُلا علي القاري الهروي المكي (ت 1014 هـ). تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط 6، 1426 هـ/ 2005 م، 1 مج، 1 ج، 344 ص.

171 ـ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع. لمحمد عيسى صالحية. القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، ط1، 1412 هـ/ 1992 م، 5 ج.

172 ـ المعجم الصغير. للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد (ت 360 هـ) دلهي، الهند، ط1، 1311 هـ/ 1893 م، 1 مج، 2 ج.

173 ـ المعجم الكبير، للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد (ت 360 هـ). تحقيق عبد المجيد حمدي السلفي. بغداد، وزارة الأوقاف. مطبعة الوطن العربي، ط 1، 1398 هـ/ 1978 م، 25 مج.

174 ـ معجم ما طُبع مِن كتب السُنَّة. لمصطفى عمّار مُلا. المدينة المنوّرة، دار البُخاري، ط 1، 1417 هـ/ 1997 م، 326 ص.

175 ـ معجم المخطوطات المطبوعة ما بين سنتي 1954 ـ 1980 م. لصلاح الدين المُنَجِّد بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 1375هـ/1955م، 5ج.

176 ـ معجم المطبوعات العربية والمُعَرَّبَة. ليوسف إليان سركيس (ت 1351

هـ). مصر، مط سركيس، ط 1، 1346 هـ/ 1928 م، 2 ج، 2024 ص + 152 ص فهارس.

177 ـ معجم المَعاجِم والمَشْيَخات والفهارس والبرامِج والأثبات. ليوسف عبد الرحمن المرعشلي. الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1423 هـ/ 2002 م، 4 ج.

178 ـ المعجم المفهرس (أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة). لابن حجر العسقلاني، أحمد بن محمد بن علي (ت 852 هـ). تحقيق محمد شكور محمود الحاجي إمرير الميادیني. بيروت، مؤسسة الرسالة ط 1، 1418 هـ/1998 م، 1ج، 682 ص.

179 ـ معرفة الرجال عن يحيى بن معين. أبي زكريا، يحيى بن معين بن زياد المري البغدادي (ت 233 هـ)، رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. تحقيق محمد كامل القصّار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير. دمشق، مجمع اللغة العربية، ط1، 1405 هـ/ 1985 م، 2 ج.

180 ـ معرفة الرُّواة المُتَكَلَّم فيهم بما لا يوجِب الرَّد. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تحقيق إبراهيم سعيد آي إدريس. بيروت، دار المعرفة، ط 1، 1406 هـ/ 1985 م، 1 ج، 215 ص.

181 ـ معرفة السُنن والآثار. للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت 458 هـ). تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط 1، 1389 هـ/ 1969 م.

182 ـ معرفة الصحابة. لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الإصبهاني (ت 430 هـ). تحقيق محمد راضي حاج عثمان. المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط 1، 1408 هـ/ 1988 م، 3 ج.

183 ـ معرفة علوم الحديث. للحاكم النيسابوري أبي عبد الله، محمد بن عبد الله ابن البَيِّع (ت 405 هـ). تحقيق السيد معظم حسين، حيدرآباد ـ الدكن، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط 1، 1357 هـ/ 1935 م، 1ج، 366 ص.

184 ـ المعرفة والتاريخ. للفسوي، أبي يوسف، يعقوب بن سفيان (ت 277 هـ) تحقيق أكرم ضياء العمري. بغداد، وزارة الأوقاف، ط 1، 1394 هـ/ 1974 م.

185 ـ المُعِين في طبقات المحدّثين. للذهبي الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (ت 748 هـ). تحقيق همام سعيد، عَمّان، دار الفرقان، ط1. 1404 هـ/ 1984 م، 1ج، 345 ص.

186 ـ المغني في الضُعفاء. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تحقيق نور الدين عتر. حلب، دار المعارف، ط 1، 1391 هـ/ 1971م، 2 مج، 2 ج.

187 ـ المُقْتَنَى في سَرْد الكُنَى. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (ت 748 هـ). تحقيق محمد صالح عبد العزيز المُراد. المدينة المنورة، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط 1، 1408 هـ/ 1988م، 2 ج.

188 ـ مَن روى عن أبيه عن جدّه. لابن قطلوبغا، أبي العدل، قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت 879 هـ). تحقيق باسم فيصل الجوابرة. الكويت، مكتبة المعلا، ط 1، 1409 هـ/ 1989 م، 1 ج.

189 ـ مِن كلام يحيى بن مَعِين في الرجال. رواية أبي خالد الدقّاق، يزيد بن الهيثم عن طهمان البادي. تحقيق أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة، مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز. ط 1، 1400 هـ/ 1980 م، 1 ج.

190 ـ مناهج المحدّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية). لعَلي نايف بقاعي. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1424 هـ/ 2003 م، 1 ج، 224 ص.

191 ـ المقدّمة ذات النِّقاب في الألقاب. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (ت 748 هـ). تحقيق عوّاد الخلف. بيروت، مؤسسة الريّان، ط 1، 1416 هـ/ 1996 م، 1 ج، 116 ص.

192 ـ المنفردات والوُحْدان. لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 361 هـ). الهند، ط1، 1323 هـ/ 1905 م، 1 ج.

193 ـ منهج النقد في علوم الحديث. لنور الدين عتر. دمشق، دار الفكر، ط25، 1425 هـ/ 2005م، 1 ج، 542 ص.

194 ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. للبدر ابن جماعة، أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني الحموي (ت 733 هـ) تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق، دار الفكر، 1406 هـ/ 1986 م، 183 ص.

195 ـ المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف. للسيد محمد بن علوي بن عباس المالكي (ت 1425 هـ). بيروت، جامعة بيروت الإسلامية، ط 7، 1420 هـ/ 2000م، 1ج، 298 ص.

196 ـ المؤتلف والمختلف. للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر (ت 380 هـ). تحقيق موفق عبد الله عبد القادر. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1406 هـ/ 1986 م، 4ج + 1 فهارس.

197 ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال. للأزدي، أبي محمد عبد الغني بن سعيد (ت 409 هـ). نشره محمد الجعفري الزيني آباد الله، الهند، ط 1، 1327 هـ/ 1909 م، 1 ج.

198 ـ الموضح لأوهام الجمع والتفريق. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 463 هـ) تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ط 1، 1407 هـ/ 1987 م، 2 ج.

199 ـ الموضوعات. لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597 هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط 1، 1385 هـ/ 1965 م، 3 ج.

200 ـ الموطأ. للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ). تحقيق محمد

فؤاد عبد الباقي. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1389 هـ/ 1969 م، 2 مج.

201 ـ المُوقِظة في قواعد مُصطلح الحديث. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1405 هـ/ 1985 م، 1ج، 220 ص.

202 ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي. ط1، 1383 هـ/ 1963 م، 4 ج.

203 ـ نُخْبَة الفكر في مصطلح أهل الأثر. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق نور الدين عتر، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ط 1، 1389 هـ/ 1969 م.

204 ـ نزهة الألباب في الألقاب. لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق عبد العزيز محمد صالح السديري. الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409 هـ/ 1989 م، 2 ج.

205 ـ نُزْهَة النظر شرح نُخْبَة الفِكر. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852 هـ) تحقيق نور الدين عتر. المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ط1، 1389 هـ/ 1969 م.

206 ـ نَصْبُ الراية لأحاديث الهداية. للزيلعي، الجمال أبي محمد، عبد الله بن يوسف (ت 762 هـ). الهند، المجلس العلمي، والقاهرة دار المأمون. ط 1، 1357 هـ/ 1939 م، 4 مج.

* نكت العراقي على علوم الحديث لابن الصلاح = التقييد والإيضاح.

207 ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. للشوكاني، محمد بن علي الزيدي (ت 1250 هـ) القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1347 هـ/ 1929 م، 4 مج، 8 ج.

208 ـ هدي الساري مقدّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني (طبع مع فتح الباري شرح صحيح البخاري).

209 ـ هدية العارفين أسماء المُؤلفين وآثار المُصَنّفين. للبغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت 1239 هـ). بغداد، مكـ المثنى (ط مصورة عن ط إسلامبول، وكالة المعارف 1371 هـ/ 1951 م 2 ج.

210 - Geschichte Der Arabischen Litterature: Carl Brocklemann. Vols, B. Leiden, brill, 1949.

opeikandl.com

صدر للمؤلف

1 ـ **البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله الزركشي (794 هـ)**: تحقيق. بالاشتراك مع جمال حمدي الذهبي وإبراهيم الكردي. 4 أجزاء. الطبعة الأولى (1409). دار المعرفة ـ بيروت.

2 ـ **العمدة في غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (437 هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى (1400 هـ) والطبعة الثانية (1404 هـ). مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

3 ـ **التيسير في القرآت السبع، لأبي عمرو الداني (ت 444 هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى دار اللواء ـ الرياض.

4 ـ **نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، لأبي بكر محمد بن عُزيز السجستاني (330 هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى (1409 هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

5 ـ **المكتفي في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني (444 هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى (1404 هـ)، الطبعة الثانية (1407 هـ). مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

6 ـ **تفسير الجلالين، للمحلّي والسيوطي. مع فهرس الموضوعات والألفاظ القرآنية**. تحقيق. الطبعة الأولى (1414هـ) المؤسسة الأزهرية ـ بيروت.

7 ـ **تفسير غريب القرآن**. دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى (1414هـ) المؤسسة الأزهرية ـ بيروت.

8 ـ **تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، للشيرازي**: تخريج الشيخ عبد الله الغماري، تحقيق. الطبعة الأولى (1404هـ)، الطبعة الثانية (1406هـ). عالم الكتب ـ بيروت.

9 ـ **الهداية بتخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)**: **تخريج الشيخ أحمد الغماري**، تحقيق. بالاشتراك مع عدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل،

obeikandl.com

وعلي بقاعي، الطبعة الأولى (1406هـ). عالم الكتب ـ بيروت، 8 أجزاء.

10 ـ **المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي (744هـ)**: تحقيق الاشتراك مع محمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، جزآن، الطبعة الأولى (1405هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

11 ـ **تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام، لجلال الدين السيوطي (911هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

12 ـ **مصابيح السنة، للبغوي (516هـ)**: تحقيق بالاشتراك مع محمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، 4 مجلدات، الطبعة الأولى. دار المعرفة ـ بيروت (1407هـ).

13 ـ **الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية (في مناقب الإمام الليث بن سعد 174هـ) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)**: تحقيق. الطبعة الأولى (1407هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

14 ـ **المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني (852 هـ)**: (ثبت بمشيخة ومرويات الحافظ ابن حجر): تحقيق. الطبعة الأولى (1414 هـ). دار المعرفة ـ بيروت، ج.4

15 ـ **معاني الآثار للطحاوي (321 هـ)**. الطبعة الأولى المصححة والمرقمة الكتب والأبواب والأحاديث، والمفهرسة. (1414هـ) عالم الكتب ـ بيروت.

16 ـ **إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)**. تحقيق بالاشتراك ، الطبعة الأولى، (1414 هـ). مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة.

17 ـ **المعجم المفهرس (المسمى: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والكتب المنثورة)**. للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ). قيد التحقيق.

18 ـ **علم فهرسة الحديث (نشأته، تطوره، مناهجه، وأشهر ما دُوّن فيه)**: دراسة، الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

19 ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني (385هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

20 ـ **فهارس الأم للشافعي وملحقاته**: الطبعة الأولى(1407هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

21 ـ **فهارس سنن الدارقطني (385هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

22 ـ **فهارس علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (327هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

23 ـ **فهرس أحاديث المستدرك، للحاكم (405هـ)**: الطبعة الأولى(1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

24 ـ **فهرس أحاديث تلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

25 ـ **فهرس أحاديث تفسير ابن كثير (774هـ)**: بالاشتراك مع محمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، «يصلح لجميع طبعات التفسير؛ لأن الإحالة فيه للآيات والسور» الطبعة الأولى (1406هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

26 ـ **فهرس أحاديث التاريخ الصغيرللإمام البخاري (256هـ)**:الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

27 ـ **فهرس أحاديث المراسيل لأبي داود السجستاني (275هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

28 ـ **فهرس أحاديث االسنن الكبرى، للبيهقي (258هـ)**:الطبعة الأولى (1406هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

29 ـ **فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852 هـ)**: الطبعة الأولى (1406 هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

30 ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب السندي**: الطبعة الأولى (1406هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

31 ـ **فهرس أحاديث موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ، للهيثمي (07 هـ)**: الطبعة الأولى (1407 هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

32 ـ **فهرس أحاديث مسند الحميدي (219 هـ)**: الطبعة الأولى (1407هـ) دار النور

الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

33 ـ **فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي (250هـ)**: الطبعة الأولى (1407هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

34 ـ **فهرس أحاديث الزهد لعبد الله بن المبارك المروري (181هـ)**: الطبعة الأولى (1407هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

35 ـ **فهرس أحاديث الزهد للإمام أحمد بن حنبل (241هـ)**: الطبعة الأولى (1408هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

36 ـ **فهرس تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (516هـ)**: الطبعة الأولى (1409هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

37 ـ **فهرس شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (321هـ)**. الطبعة الأولى (1414هـ) عالم الكتب ـ بيروت.

38 ـ **زاد المسير في الفهرست الصغير، للسيوطي (911هـ)**: تحقيق. دار البشائر لإسلامية ـ بيروت 2005م

39 ـ **الروض الفائح، للشيخ ياسين الفاداني (1410هـ)**: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

40 ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ج1 (الكتاب والسنة)**، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت 1426هـ/ 2005م.

41 ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ج2 (العقائد والفرق)**، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت 1431هـ/ 2010م.

42 ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ج3 (الفقه الحنفي)**، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت 1431هـ/ 2010م.

43 ـ **أصول الدعوة الى الله** ﷻ. دار ابن حزم ـ بيروت (1430هـ/ 2009م).

openkanal.com

44 ـ **أصول كتابة البحث العلمي**، دار المعرفة ـ بيروت (1423هـ/ 2003م).

45 ـ **أصول تحقيق المخطوطات**. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت (1430هـ/ 2009م).

46 ـ **مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، لعلوي السقاف (1335هـ)** . دار البشائر الإسلامية ـ بيروت (1425هـ/ 2004م).

47 ـ **اتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب العشرة، لابن حجر العسقلاني (852هـ)**: مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة. تحقيق بالاشتراك، ج7 و8، و17 (1/ 2)، (1419هـ/ 1999م)

48 ـ **معجم المعاجم والمشيخات والفهارس والأثبات**. مكتبة الرشد ـ الرياض (1423هـ/ 2002م)، ج. 4

49 ـ **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، والربع الأول من القرن 15** . دار المعرفة ـ بيروت(1427هـ/ 2006م)، ج2.

50 ـ **ولله الأسماء الحسنى**. دار المعرفة ـ بيروت (1423هـ/ 2003م).

51 ـ **معرفة الله تعالى**. دار المعرفة ـ بيروت (1423هـ/ 2003م).

52 ـ **تزكية النفس**. دار المعرفة ـ بيروت (1423هـ/ 2003م).

53 ـ **أنساب الأشراف، للبلاذري**. تحقيق. العهد الألماني ـ بيروت، القسم1، ج2 (1429هـ/ 2008م).

54 ـ **علم تخريج الحديث وبيان مصادر السنة المشرفة**. دار المعرفة ـ بيروت (1428هـ/ 2009م).

55 ـ **علم الجرح والتعديل وأهميته في دراسة الأسانيد والحكم على الحديث**. دار المعرفة ـ بيروت (1430هـ/ 2009م).

56 ـ **المشيخة الصيداوية**. تحقيق. دار البشائر ـ بيروت (1430هـ/ 2009م).

obeikandl.com